

البعء التاريخي للعلاقات العربية - الأوروبية

تطور السياسات الأوروبية تجاه المنطقة العربية
القضايا والمسار والمحددات
(١٩٩١ - ١٩٤٥)

أ.د. نادية محمود مصطفى

The Eleventh French Egyptian Colloquial
14-15 January 2004
The European Union and the New Political Situation in the Arab
region
1991-2003

مقدمة(*):

ما المقصود بالبعد التاريخي للعلاقات العربية - الأوروبية؟ وما هي نقطة البداية التي ننطلق منها لدراسة هذا البعد: هل منذ قرن، أم منذ قرنين، أم على مر تاريخ التفاعل بين هذين الجوارين الإقليميين والحضاريين أوروبا - المنطقة العربية...؟ أم ماذا؟ وما هو منهج دراسة هذه الأبعاد التاريخية: هل منهج التاريخ الدبلوماسي؟ أم منهج استدعاء التاريخ أو الاستعانة بالتاريخ من خلال استخدام مناهج العلوم الاجتماعية الحديثة؟ وما هي فائدة دراسة هذه الأبعاد -الآن- في هذه الندوة التي تركز على الفترة (١٩٩٠ - ٢٠٠٣)؟

أسئلة ثلاثة أردت أن أبدأ بها دراستي، وهي لا تعني استفساراً وتساؤلاً يرشد عملية البحث عن المادة التاريخية وكيفية توثيقها، أو يحدد منهج الدراسة وطرائقها ووسائلها، ولكنها في الواقع أسئلة تقريرية تعكس خبرتي في مجال دراسة نظرية العلاقات الدولية؛ من حيث درجة الاهتمام بالتاريخ وطبيعة توظيفه في دراسة العلاقات الدولية، وهو أمر جد يختلف عن دراسة التاريخ الدبلوماسي أو تاريخ العلاقات الدولية بصفة عامة^(١). كما تعكس هذه الأسئلة - من ناحية أخرى - خبرتي في مجال دراسة العلاقات الإسلامية - الأوروبية عبر مراحل التطور التاريخي لهذه العلاقات^(٢). وأخيراً تعكس هذه الأسئلة خبرتي في مجال دراسة العلاقات الأوروبية - العربية المعاصرة بصفة عامة وسياسات الاتحاد الأوروبي - وبعض دوله الكبرى مثل فرنسا - تجاه المنطقة العربية بصفة خاصة، حيث شغلت السياسات الأوروبية والفرنسية حيزاً أساسياً في الاهتمام البحثي طيلة عقدين^(٣).

هذه الدراسة لا تعترم الاستغراق في تفاصيل التطور التاريخي للعلاقات العربية الأوروبية - سواء في جذورها أو في تجلياتها الحديثة (منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية الحرب الباردة)، ولكنها تتجه لخبرة هذه العقود الخمسة من النظام الدولي الثنائي القطبية، وذلك بحثاً عن محددات تشكيل طبيعة الدور الأوروبي ودرجة فعاليته تجاه مشاكل المنطقة، باعتبار أوروبا الجماعية نظاماً إقليمياً أو قوة ثانوية أساسية في توازنات القوى العالمية في ظل القطبية الثنائية، وباعتبار المنطقة العربية نظاماً إقليمياً مثلت صراعاته الكبرى مساحة اختبار أساسية لتفاعلات النظام الدولي الثنائي، سواء خلال تشكله أو خلال عمله أو خلال تصفيته أو عند انهياره.

(*) نشرت هذه الدراسة ضمن: د. وفاء الشربيني (محرر)، "الاتحاد الأوروبي والمنطقة العربية (١٩٩١ - ٢٠٠٣)، أعمال ندوة اللقاء الفرنسي - المصري الحادي عشر، مركز البحوث والدراسات السياسية، المركز الفرنسي للتوثيق والدراسات الاجتماعية والاقتصادية والقانونية، مكتبة الإسكندرية، يناير ٢٠٠٤.

وهذا التوقف - عند هذه المحطة "الحديثة"- ودلالات خبرتها التاريخية بالنسبة لوضع أوروبا والمنطقة العربية في النظام الدولي وآثاره على علاقاتهما سواء في ظل القطبية الثنائية أو بعد ذلك لا ينفى أهمية ومغزى خبرات مراحل سابقة من تطور هذه العلاقات الممتدة تاريخياً، والمتعددة الأبعاد.

ومن ناحية أخرى: فإن هذه الخبرة التاريخية الحديثة ذات دلالة هامة وأساسية للتمهيد لأعمال هذه الندوة. فإن هدفاً أساسياً لهذه الندوة (ومن هنا مغزى هذه الجلسة التمهيدية) ليس رصد وتحليل أبعاد العلاقات والرؤى المتبادلة الراهنة بعد نهاية الحرب الباردة والقطبية الثنائية كغاية في حد ذاته، ولكن كسبيل لتقدير الآفاق والإمكانات المستقبلية بعبارة أخرى، فإن عمق الرابطة بين أوروبا والمنطقة العربية وامتداداتها التاريخية - كما سبق القول - تفرض تجاوز الرؤى الجزئية المحددة زماناً ومكاناً، إلى الرؤى الاستراتيجية التي تضع العلاقات العربية - الأوروبية في سياق تطور النظام الدولي برمته، وفي سياق تطور مسار التدخلات الخارجية في المنطقة العربية، وآثارها على المصالح العربية. ولهذا، فإن الدراسة - تتبني على مقولة أساسية صاغها التاريخ والجغرافيا والسياسة والثقافة، وهي مقولة تعلمتها في سنوات الدراسة والبحث الأولى بعد التخرج مباشرة على يد أحد أساتذة الجيل في كلية الاقتصاد - وهو د. حامد ربيع - والذي اقتطع قدرًا من تفكيره وكتاباته للعلاقات العربية - الأوروبية⁽⁴⁾، وتأكدت لي بعد ذلك من خلال دراستي في التاريخ الإسلامي أو في العلاقات المعاصرة. وهذه المقولة هي: إن الأمن الأوروبي والأمن العربي لا ينفصلان، وإن تاريخ سياسات الدول الأوروبية في المنطقة يعد أحد مصادر سياساتها المعاصرة، وإن فهم الماضي يساعد على فهم الاستمرارية والانقطاع في هذه السياسات؛ لأن العلاقات العربية - الأوروبية قديمة قدم المتوسط الذي يفصل بين الإقليمين، ولقد تشابكت هذه العلاقات في دوائر حضارية وسياسية واقتصادية، كما تأرجحت هذه العلاقات على مدار تاريخها القديم والوسيط والحديث بين مراحل ذات طبيعة تعاونية وبين أخرى ذات طبيعة تنافسية أو صراعية.

وكان هذا التآرجح نتاج عوامل عدة، ولم تتحقق خلاله مصالح الطرفين بطريقة متكافئة دائماً؛ نظراً لاختلال ميزان القوى المادية والثقافية من مرحلة إلى أخرى؛ من مراحل هذا التفاعل والاحتكاك التعاوني - الصراعي. فعلى سبيل المثال، ومنذ بداية القرن العشرين والمنطقة العربية تشهد عمليات إعادة تشكيل متتالية لعب فيها العامل الخارجي دوراً أساسياً، وفي مقدمته الدور الأوروبي التقليدي ثم الجماعي.

فنظراً للعلاقة التفاعلية الوثيقة بين المنطقة العربية والنظام الدولي المحيط - وأوروبا جزءٌ من هذا النظام المحيط - انعكست التحولات النظامية الدولية بصورة مؤثرة على توازنات

القوى الإقليمية العربية، وعلى طبيعة توجه القوى الخارجية الكبرى نحو المنطقة، سواء في ظل توازن القوى المتعدد أو القطبية الثنائية على التوالي: وهو الأمر الذي تولد معه أسئلة مثل: ما إمكانيات الدور الأوروبي للتخفيف من غلواء الثنائية القطبية؟ أو سؤال مثل: كيف انتهى الاستعمار الأوروبي؟ أو كيف تشكل التنافس الاستعماري الأوروبي في المنطقة؟ أو كيف بدأت الهجمة الأوروبية الحديثة على المنطقة؟ وكيف تطورت حتى الاستعمار العسكري؟ أو كيف تحول ميزان القوة العالمية عن المركز الأوروبي نحو مراكز قوة عالمية أخرى؟

إذن كيف أدر كنا في الدائرة العربية - الإسلامية هذه التطورات في الأدوار الأوروبية؟

إن الدراسة ستقدم إجابة تتبع من واقع تراكم الخبرة العلمية الذاتية في هذا المجال، ومن ثم فهي ليست إلهاماً عربية- من بين رؤى أخرى قد تختلف في المنطلقات والنتائج.

وهي رؤية نحتاج إليها في هذه المرحلة الراهنة والجميع يتساءلون: أين أدوار القوى الأخرى في العالم لموازنة هيمنة القوة الأمريكية على المنطقة العربية؟

وعلى هذا النحو تنقسم الدراسة إلى تمهيد وثلاثة أجزاء وخاتمة:

والتمهيد يتناول ملامح تطور التورط الأوروبي والمصالح الأوروبية في المنطقة العربية من السياسات الاستعمارية إلى السياسات الجماعية الأوروبية، والأجزاء الثلاثة:- تتناول كل منها تطور السياسات الأوروبية الجماعية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، تجاه أمن الخليج، السياسة الأوروبية المتوسطة على التوالي. أما الخاتمة فتحاول أن ترسم الملامح الكبرى للدور الأوروبي عند نهاية الحرب الباردة وأهم المحددات التي مارست تأثيرها على ظهور هذه الملامح، كما تقدم الخاتمة الأسئلة الكبرى المثارة حينئذ، وهذه الملامح والمحددات والأسئلة هي التي ستطلق منها أعمال الندوة، وهي الأعمال التي تركز على الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٣ في محاولة لتقييم مسار الدور الأوروبي في هذه المرحلة وما وصل إليه الآن وآفاقه المستقبلية.

أولاً- تمهيد:

تطور التورط الأوروبي والمصالح الأوروبية من السياسات الاستعمارية إلى السياسات الجماعية الأوروبية^(٥)

يُعد العقد الأخير من القرن التاسع عشر، نقطة البداية في نهاية التوازن الأوروبي الذي ساد القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وفي التغيير الذي طرأ على وضع أوروبا على مسرح السياسة العالمية. فلقد حدث تحول جذري في هيكل العلاقات الدولية التي تحولت عن النطاق الأوروبي إلى النطاق العالمي. جاء هذا التحول نتيجة تفاعل عدة عوامل بدأت تفرز آثارها

منذ أواخر القرن التاسع عشر. وعلى رأس هذه العوامل، تأتي أولاً موجة المد الاستعماري الجديد التي انبثقت عن الثورة الصناعية وتفاوت امتدادها الزمني إلى الدول الأوروبية الأساسية (بريطانيا ثم فرنسا ثم ألمانيا)؛ ثم يأتي ثانياً عامل تطور وبروز قوتين غير أوروبيتين على مسرح السياسة العالمية، وهما اليابان والولايات المتحدة الأمريكية. واقترن التطور في التوازنات الأوروبية بالتطور في التنافس الاستعماري، الأمر الذي أثر على ميزان القوى الأوروبي والعالمي حتى اندلعت الحرب العالمية الأولى.

ولقد أثرت عواقب هذه الحرب بدورها على صلابته وضع أوروبا كمرکز للسياسات الدولية. ولكن واصلت دولها الكبرى -طوال فترة ما بين الحربين العالميتين- سياساتها التقليدية التي تقترض أولوية ومركزية المشاكل الأوروبية على المشاكل غير الأوروبية. حتى جاءت عواقب الحرب العالمية الثانية بالتغيرات الجذرية في هيكل العلاقات الدولية على نحو لم تعد فيه أوروبا هي مركز العالم المسيطر، كما كانت الحرب العالمية الأولى نقطة تحول في شكل وطبيعة وتطور الوجود الأوروبي في المنطقة.

ودون الاستطراد في تفاصيل التاريخ الدبلوماسي لتطور هذا التنافس، تكفي الإشارة إلى أن المقرب الذاتي لكل دولة أوروبية من مصالحها في المنطقة، كانت تحكمه اعتبارات التنافس الاستعماري؛ وهي الاعتبارات التي دخلت في تشكيلها -بالنسبة لكل دولة- عدة عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية داخلية، وعوامل جغرافية، وأخرى إقليمية.

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بدأت مرحلة انتقالية سادها القلق حول مصير توازن وتوزيع القوى والأدوار الخارجية في المنطقة. وبالطبع كان لابد لهيكل النظام الدولي الجديد - أي القطبية الثنائية - أن يلقي بظلاله على طبيعة ودرجة تورط القوى الأوروبية الكبرى بالمقارنة بالقوتين العظميين. ولقد كانت لعبة القوى في المنطقة حتى سنة ١٩٥٦ على الأقل، أساساً، لعبة العداوة بين الدول الأوروبية الكبرى التي تسعى للحفاظ على نفوذها. ولم تبدأ القوتان العظميان - وبخاصة الاتحاد السوفياتي السابق - تورطهما الحقيقي إلا منذ النصف الثاني من الخمسينات. ولم يعد ممكناً بعد سنة ١٩٥٦ إهمال دورهما وسياساتهما من ناحية، كما اتضح من ناحية أخرى - بداية التراجع الفعلي للوزن السياسي الأوروبي. ولكن ظل للقوى الأوروبية - وبخاصة بريطانيا وفرنسا - وجودهما المحدود في المنطقة بسبب الميراث الاستعماري التقليدي ومحاولات تصفيته (الجزائر، الخليج، أحداث لبنان والأردن والعراق سنة ١٩٥٨) وبسبب إنشاء ومساندة إسرائيل، وبسبب تفجر أهمية النفط. ولقد تركت هذه القضايا الثلاث بصماتها واضحة على تطور العلاقات الأوروبية-العربية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى الآن؛ إذ أضحت الاهتمامات الأساسية للدول الأوروبية التي حاولت الحفاظ على دور لها في المنطقة، بعد تصفية مستعمراتها، ذات طبيعة استراتيجية نظراً للارتباط بين أمن

أوروبا، وأمن المنطقة جنوبها، وذات طبيعة اقتصادية، هذا فضلاً عن هدف الحفاظ على أمن وبقاء إسرائيل.

ولهذا، فإن متابعة التطور في المصالح والتورط الأوروبيين في المنطقة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى الآن، تنقسم إلى محورين:

أولهما - محور الاتجاهات العامة المشتركة بين الدول الأوروبية الغربية.

وثانيهما - محور أهم سمات توجه الدول الأوروبية الأكثر اهتماماً بالمنطقة (مثل بريطانيا، فرنسا، ألمانيا الغربية، إيطاليا).

هذا، ويمكن إضافة محور ثالث هو: تطور الاهتمامات والتورط الجماعي الأوروبي من خلال الجماعة الأوروبية منذ تكوينها ١٩٥٨م. ومن ثم سنعرض للمحورين الأول والثالث.

١ - بالنسبة للمحور الأول:

اشتركت السياسات الخارجية لدول أوروبا الغربية - باستثناء بعضها - في سمات مشتركة، وهي: عدم وجود التزامات سياسية مباشرة في المنطقة، ومن ثم، فإن المصالح الأوروبية الأساسية مصالح اقتصادية. حقيقة حازت بعض الدول الأوروبية (بلجيكا، هولندا، سويسرا، الدول الاسكندنافية) نفوذاً سياسياً محدوداً، إلا أن أهميتها الحقيقية تبرز على المستوى الثقافي والاقتصادي. ولكن هناك دولاً أوروبية أخرى تورطت سياسياً بدرجة أكبر. ولكن سرعان ما انتهى هذا التورط سريعاً بالنسبة إلى بعضها (مثل إيطاليا) بسبب قضايا تصفية الاستعمار في مصر والشام وشمال أفريقيا والخليج، والتي استغرقت بالنسبة لفرنسا حتى منتصف الستينات، وبالنسبة لبريطانيا حتى نهاية الستينات وحتى بداية السبعينات (الخليج).

كذلك لم يعد لأي قوة أوروبية غربية - وعلى عكس القوتين العظميين - أي مسؤوليات سياسية عالمية تنطوي في إطار استراتيجيتها الشاملة وتفرض عليها مسكاً خاصاً في المنطقة. حقيقةً كان اتجاه الرئيس الفرنسي ديغول نحو المنطقة العربية يعكس تصوره الشامل عن السياسة العالمية وعن وضع فرنسا فيها، ولكن هذا التصور لم يكن يمثل إلا مرحلة من مراحل تطور السياسة الفرنسية التي عادت - بعد ديغول - إلى نغمتها المعتدلة فيما يتعلق بالمطالبة بدور عالمي مستقل.

ولهذا، فإن المصالح الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية كانت في الأساس مصالح غير سياسية، أي اقتصادية بالدرجة الأولى ثم ثقافية. حقيقةً اهتمت القوتان العظميان أيضاً بمصالح غير سياسية هامة، إلا أن مصالحهما السياسية حازت الأولوية لديهما لأنهما ترتبطان بمصير المواجهة الشاملة بينهما؛ حيث إن المنطقة العربية تعد عنصراً من عناصر استراتيجياتهما العالمية. وفي المقابل كانت الدول الأوروبية نظراً لقلّة تورطها السياسي المباشر بالمقارنة

بالقوتين العظميين، تبدو أما البلدان العربية بديلاً ثالثاً للتعاون الاقتصادي والثقافي قد يخفف من أعباء التبعية للقوتين العظميين.

٢- بالنسبة للمحور الثالث:

إذا كانت السمة التي غلبت على اهتمامات الدول الأوروبية الكبرى في المنطقة منذ نهاية الحرب العالمية- هي إعطاء الاعتبار الاقتصادية الأولوية على الاعتبارات السياسية، فلقد أضحى ذلك هو منطق الجماعة الأوروبية نفسه منذ إنشائها. فلقد جعلت الأداة الاقتصادية وسيلة لتحقيق الهدف السياسي. ومن ثم ظلت المساهمة السياسية الأوروبية الجماعية معدومة لفترة طويلة. فلقد شعرت القيادات الأوروبية بضرورة تصفية علاقاتها مع مستعمراتها ومع دول العالم الثالث بصفة عامة، حتى تتفرغ لإعادة بنائها الذاتي. ولقد فرضت هذا المنطق مؤقتاً- عدة اعتبارات من أهمها: أن أوروبا حين بدأت تعيد تنظيم صفوفها اهتمت أولاً بالعلاقات بين دولها وبالعلاقات بين الشرق والغرب. ولم تكن تقدر -منذ البداية- أن تضع أسس سياسة فعالة تجاه المنطقة العربية التي فتحت أبوابها لتنافس القوتين العظميين، والتي كانت تجتاحها في الفترة حتى سنة ١٩٦٧، حرب باردة مزقت الإرادة العربية؛ ولذا أحجمت أوروبا -حتى سنة ١٩٦٧- عن الانغماس في المشاكل السياسية للمنطقة العربية، وبصفة خاصة الصراع العربي - الإسرائيلي. وكانت ممزقة في تعاملها مع المنطقة بين الالتزام نحو أمن إسرائيل، وبين مصالحها التقليدية في الوطن العربي.

ثم جاءت حرب يونيو سنة ١٩٦٧، وأبرزت حيوية المصالح الأوروبية الاستراتيجية والاقتصادية في المنطقة، وبخاصة في ضوء آثار إغلاق قناة السويس وانعكاساتها الضارة على الاقتصاد الأوروبي، وفي ضوء آثار تزايد الوجود السوفياتي في حوض المتوسط الذي فجر المناقشات حول المشكلة التي تهدد أمن أوروبا وتهدد التحالف الغربي من المنطقة جنوبه. ومن ثم بدأت القيادات الأوروبية تشعر باستحالة استمرارها في سياسة، أساسها عدم الانغماس في مشكلة "الشرق الأوسط"، ولكنها ظلت موزعة بين التعاطف مع الوجود الإسرائيلي من جانب، وبين التساؤل عن مصير المصالح الأوروبية في المنطقة من جانب آخر. ثم أخذت القناعة تترسب تدريجياً، ولأسباب عديدة، بأن على أوروبا أن تجد طريقها المتميز والمستقل في التعامل مع الوطن العربي.

وجاءت نقطة البداية في تحول مسلك الجماعة الأوروبية تجاه المنطقة مع بيان مايو سنة ١٩٧١، الذي يعد أول وثيقة في نطاق التعاون السياسي الأوروبي حول الموقف الجماعي الأوروبي تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي.

ثم أرست الجماعة أسس سياسة متوسطة شاملة تربطها بالبلدان العربية المتوسطة وبإسرائيل عن طريق مجموعة من الاتفاقات التفضيلية. وبدأ تطبيقها سنة ١٩٧٢ ولكن لم يحرز ذلك المنهاج تقدماً حتى اندلعت حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣. بعبارة أخرى لم يتعد دور الجماعة الأوروبية -على الصعيد السياسي- مجرد الاهتمام بما يحدث، وذلك تحت تأثير فرنسا التي أرادت تعبئة الدور الجماعي لمساندة محاولتها القيام بدور مستقل في المنطقة العربية.

وكانت حرب أكتوبر ١٩٧٣ نقطة تحول أساسية في اهتمام الدول الأوروبية بالمنطقة العربية. فلقد أكدت هذه الحرب العلاقة بين أمن أوروبا بمختلف أبعاده وبين استقرار المنطقة. وهكذا تجدد الاهتمام الأوروبي بالمنطقة ليعبر عن أهداف واضحة، على رأسها الرغبة الأوروبية في الاستقلال وتدعيم القدرات الذاتية في مواجهة القوتين العظميين. وكان محك هذه الإرادة -التي تجسدت بفعل أزمة النفط التي هزت الكيان الجماعي الأوروبي- هو منطق تعامل أوروبا مع الصراع العربي - الإسرائيلي. وحيث إن سياسات أوروبا الغربية في مجال الطاقة النفطية ارتبطت منذ سنة ١٩٤٥ باختيارات السياسة الخارجية، كان وضع أوروبا الغربية في المنطقة بعد سنة ١٩٧٣، يثير قضية العلاقة بين اعتمادها على النفط العربي، وبين حقيقة مسلكها تجاه الصراع.

ولهذا لم يعد يكفي أوروبا اتخاذ مواقف اقتصادية لتأمين وريادتها النفطية، ولكن أضحي عليها ضرورة الاستناد إلى مواقف سياسية واضحة.

وهكذا أضحي للارتباط بين أبعاد أمن أوروبا الاقتصادي، وبين تطورات المواجهة العربية - الإسرائيلية أثره العميق على مسلك أوروبا تجاه الصراع منذ سنة ١٩٧٣. فبدأت أوروبا - تحت ضغط وإلحاح الاعتبارات الاقتصادية - تحاول المشاركة في عملية البحث عن تسوية سلمية من ناحية، وفي عملية تنمية المنطقة من ناحية أخرى. بعبارة أخرى، انقسم مسلك الجماعة الأوروبية تجاه المنطقة العربية إلى محورين: أولهما سياسي، والآخر اقتصادي.

كذلك فكّرت الدول الأوروبية في ميدان آخر للحركة طويلة الأمد التي يمكن أن تنفصل عن اللعبة السياسية في المنطقة ولا تخلّ بلعبة الدول المهتمة بالصراع؛ أي تؤكد فيه على الانفصال بين المشاكل الاقتصادية وبين هذا الصراع. وكان هذا هو الحوار العربي - الأوروبي.

فلقد أرادت أوروبا أن يكون الحوار وسيلة لإقامة نوع من التعاون طويل الأجل بينها وبين المنطقة العربية يستند إلى علاقة الاعتماد المتبادل بينهما. وتلك كانت هي الرؤية الأوروبية للحوار التي تعطي الأولوية لأبعاده الاقتصادية، في حين كانت الرؤية العربية

تطالب بتسييس الحوار، أي تعطي الأولوية للأبعاد السياسية المتصلة بتسوية الصراع العربي - الإسرائيلي. وهو الأمر الذي أثار السؤالين التاليين:

- هل يمكن الفصل بين الأبعاد الاقتصادية وبين الأبعاد السياسية للعلاقات العربية - الأوروبية؟ وهل هذا الفصل لصالح الطرفين أم لصالح أحدهما فقط؟ ولماذا؟

هل يمكن فصل تفسير التطور في العلاقات أو جمودها عن التطور في هيكل النظام الدولي وهيكل العلاقات الإقليمية الأوروبية والعربية؟

ثانياً- الصراع العربي- الإسرائيلي: مدخل التقويم للعلاقات السياسية بين مصر والجماعة الأوروبية^(٦)

بالرغم من ظهور الجماعة الأوروبية على الساحة العالمية منذ ١٩٥٨ إلا أن المقرب السياسي المباشر وغير المباشر للجماعة وتجاه المنطقة العربية - لم يأخذ في التبلور بصورة صريحة إلا بعد حرب ١٩٦٧- تم أخذ هذا المقرب في التجسد تدريجياً في التعاون السياسي الأوروبي منذ ١٩٧٠ ومع تطوره منذ ذلك الحين وحتى بداية الاتحاد الأوروبي.

ولقد تطور التوجه المصري نحو الدور الأوروبي - وكيفية توظيفه بالمقارنة بدور القوتين الأعظم في إدارة تسوية الصراع العربي الإسرائيلي، كما تطور التوجه الأوروبي نحو دور مصر ونحو دور أوربا في تسوية هذا الصراع. ويمكن متابعة التطور في التوجه والسياسات المصرية عبر مراحل ثلاثة.

١- سعى مصر لخلق مناخ من الضغط العالمي على إسرائيل ومبادرة المحادثات الرباعية وبيان مايو ١٩٧١ (١٩٦٧-١٩٧٣).

٢- تحرك السياسة المصرية من الحل العسكري إلى الحل السلمي وتأرجح السياسات الأوروبية بين المبادرة المستقلة والمبادرة المكملة للدور الأمريكي (١٩٧٣-١٩٨٠).

٣- من رؤية السادات إلى رؤية مبارك للدور الأوروبي ومحاولات إحياء وتجديد هذا الدور (١٩٨٠-١٩٨٩).

وبدون الدخول في تفاصيل هذه المراحل، يمكن التوقف عند بعض النتائج والمحددات، تبين جميعها كما سنرى محدودية المردود السياسي للدور الأوروبي من المنظور العربي والمصري في موضوع الصراع العربي الإسرائيلي.

أ- يعد اهتمام مصر بالدور الأوروبي في التسوية - ولمساندة المواقف المصرية بصفة خاصة- حقيقة مستمرة، ولكن اختلفت درجة الاهتمام وطبيعة التوجه المصري لأبعاد هذا الدور من مرحلة إلى أخرى، فلقد انتقلت مصر من الاهتمام بدور فرنسا الديبلوماسية (المحادثات

الرباعية) لتعبئة ضغط عالمي على إسرائيل منذ أزمة مايو - يونية ١٩٦٧ وحتى بداية السبعينات، إلى الاهتمام بتحريك الدور الفرنسي - ومن خلاله الدور الأوروبي - في بداية التعاون السياسي الأوروبي لكسر جمود فترة اللاسلم واللاحرب، إلى التركيز على تعبئة المساندة السياسية من الجماعة لموازنة المساندة الأمريكية لإسرائيل (عقب حرب أكتوبر وحتى بداية تقنين السلام المصري-الإسرائيلي بعد ١٩٧٧)، إلى المطالبة بدور أوروبي مكمل للدبلوماسية الأمريكية في إطار كامب ديفيد (١٩٧٨ - ١٩٨١)، وأخيراً إلى مطالبة أوروبا بحفز دور أمريكي جديد خارج كامب ديفيد لدفع فكرة المؤتمر الدولي للسلام مع تزايد اعتماد الحكومة المصرية على العلاقات الثنائية مع الدول الأوروبية منفردة أو مع الجماعة ككل لمواجهة المشاكل الاقتصادية الداخلية (١٩٨٤ - ١٩٨٩).

ولكن وبالنسبة للقضية الفلسطينية أيضاً، فقد انتقلت مصر من إعطاء الأولوية لإكمال تحرير الأرض المصرية والتمسك بالشق الفلسطيني في كامب ديفيد (الحكم الذاتي كمرحلة انتقالية) في ظل مواجهة مفتوحة مع المنظمة (١٩٧٤ - ١٩٨١)، إلى استحضار البعد الفلسطيني - وبقوة تدريجية - إلى ساحة التسوية من خلال طرح فكرة المؤتمر الدولي وبذل الجهود العديدة لإيجاد حل لمشكلة التمثيل الفلسطيني واشتراك المنظمة في المؤتمر، وهي الجهود التي أخذت أشكالاً متعددة، ابتداءً من التنسيق المصري بين الأردن والمنظمة، ثم السعي لبدء حوار فلسطيني - أردني - أمريكي، ثم حوار فلسطيني - أمريكي وأخيراً حوار فلسطيني - إسرائيلي.

ب- تطور وضع أوروبا الغربية في الإطار التفاوضي لعملية التسوية: من انفراد فرنسا الديبلوماسية بمحاولة القيام بدور القوة الثالثة مع عدم وجود دور أوروبي جماعي (خلال الستينات)، إلى بداية المبادرة الأوروبية المستقلة بداية حذرة بقيادة فرنسا (في بداية السبعينات) ثم إلى ظهورها وتبلورها على فترات متباعدة طوال السبعينات (١٩٧٣، ١٩٧٧، ١٩٨٠)، وهو التبلور الذي أظهر تصاعداً في نغمة التأييد الأوروبي - ولكن التأييد الحذر والغامض - للقضية الفلسطينية، وأخيراً إلى انتهاء فكرة المبادرة الأوروبية المستقلة أو المكملة للدور الأمريكي وانسواء الدور الأوروبي تحت ظل الدور الأمريكي، مع بداية التراجع عن مواقف سابقة خاصة تجاه منظمة التحرير الفلسطينية، ومع ظهور التأكيد على البعد الاقتصادي للدور الأوروبي في التسوية وتجاه المنطقة بصفة عامة.

ج- تطورت رؤية الجماعة لأهدافها وغايتها من وراء تحركها نحو المنطقة ومصر بصفة خاصة، فإذا كانت قد بدأت مسار إعادة صياغة دورها السياسي في المنطقة بعد حرب ستة ١٩٦٧ على نحو أبرز بصفة خاصة رغبة فرنسا في توظيف علاقاتها الجديدة بالدول العربية - وخاصة مصر - لدفع دورها كقوة ثالثة أمام العالم الثالث، وإذا كانت أوروبا قد بدأت

توجهها الجماعي نحو المنطقة وهي ترغب في اختبار تبلور وترجمة قواها الذاتية الجديدة إلى دور سياسي عالمي نشط خلال السبعينات، فإنها وصلت بصورة تدريجية منذ نهاية السبعينات إلى التركيز على حماية وتدعيم ما يعرف بالاتجاهات المعتدلة العربية والفلسطينية، وذلك من أجل الوصول إلى وضع في المنطقة يخدم ويدعم المصالح الأوروبية والغربية بصفة عامة، وهذه المصالح لم تفقد أوروبا أبداً قوة الدفع لحمايتها حتى حين أحجمت أو لم تنجح في القيام بالدور السياسي الذي كان مطلوباً منها من جانب العرب، فهي لم تضطر لتقديم تنازلات سياسية حول مواقفها أو الضغط على إسرائيل أو الولايات المتحدة في مقابل الحفاظ على مصالحها الاقتصادية.

د- وبدون القول بتطابق المفهومين المصري والجماعي الأوروبي عن كيفية حل القضية الفلسطينية تطابقاً كاملاً، يمكن القول مع ذلك إن الطرفين مارسا أدواراً متنوعة ساهمت في ظهور درجة مما يسمى الاعتدال الفلسطيني، وبالرغم من اتفاق الطرفين على أهمية هذا الاعتدال (التنازلات) لدفع عملية السلام فلقد ظلت هناك اختلافات حول درجة أو مدى هذا الاعتدال. (التنازلات)

لم تكن النتائج السابقة عن تطور العلاقات المصرية - الأوروبية الغربية عبر ما يقرب من الثلاثة عقود لإنتاج تأثير التطور الذي حاق بمجموعتين من محددات السياسات الأوروبية والسياسات المصرية:

أما المحددات الأوروبية فتتضمن: التطور في البنيان الجماعي الأوروبي ووضع التعاون السياسي الأوروبي، التطور في طبيعة ومناخ العلاقات الأمريكية - الأوروبية، انعكاس التطور في العلاقات بين الشرق والغرب على حرية الحركة الأوروبية.

ومن ناحية أخرى، تتضمن المحددات المصرية: التطور في العلاقات العربية - المصرية ومناخ العلاقات العربية - العربية بصفة عامة - تطور العلاقة بين مصر وكل من القوتين العظميين ودورهما في عملية التسوية، تأثير النظام الدولي على النظام العربي. ولقد مرت هذه المحددات بدورها بتطورات عبر المراحل الثلاثة السابقة تحديدها (١٩٦٧-١٩٧٣)، (١٩٧٣-١٩٨٠)، (١٩٨٠-١٩٨٩).

وبالمقارنة بين هذا التطور المرحلي لهذه المحددات وبين مراحل تطور التوجهات والسياسات المصرية والأوروبية المتبادلة يمكن أن نفهم ونحدد كيفية تفاعل تأثير هذه المحددات على النحو الذي أبرز النتائج السابق استخلاصها. وفي هذا الصدد يمكن إبراز المحاور التالية:

١- بدأت المبادرة الأوروبية بدايتها الحذرة مع بداية التعاون السياسي الأوروبي وبداية الإنجازات الاقتصادية الجماعية، ومع اتجاه أوروبا للمطالبة

بدور مستقل عن دور قائد التحالف الغربي، ومع بداية تبلور الإرادة المصرية على الصعيد العسكري (حرب الاستنزاف) ومع بداية تبلور الإرادة العربية على الصعيد الاقتصادي (مؤتمر طهران وطرابلس ١٩٧١، ١٩٧٣ بشأن البترول)، وتمكنت فرنسا بصفة خاصة من المناورة بين القوتين العظميين للقيام بدور الطرف الثالث في التسوية؛ نظراً لشكل العلاقات بينهما في المنطقة في تلك الفترة والتي سمحت لفرنسا بالمناورة من خلال التشاور مع السوفييت، وبدأ هذا الدور الفرنسي في التقلص مع تزايد الاهتمام بالتشاور الثنائي المباشر بين القوتين الأعظم

٢- ثم تبلورت هذه المبادرة وازدادت نغمة التأييد للقضية الفلسطينية في أبعادها السياسية (١٩٧٣، ١٩٧٧) مع وبعد الحظر النفطي وارتفاع سعره وعواقبه على الاقتصاد العالمي، مما أبرز تهديداً مباشراً لمصالح أوروبا. وفي ظل تبلور إرادة عربية موحدة (حتى ١٩٧٧ على الأقل) ساندت وأبرزت الأبعاد السياسية للقضية الفلسطينية، وفي ظل تقاوم الاختلافات الأوروبية - الأمريكية. وبالرغم من حضور المبادرة الأوروبية وعودة الدور الأوروبي للمنطقة في هذه الفترة مع اتهامه الولايات المتحدة بالسعي إلى فرض سلام أمريكي على المنطقة على حساب الدور الأوروبي، إلا أن تقاوم مشاكل العلاقات الأوروبية - الأمريكية والانفراد الأمريكي بالتسوية انعكسا في شكل عدم فعالية الدور الأوروبي، وضاق تدرجياً حدود مناورة الجماعة الأوروبية - وفرنسا بصفة خاصة - في ظل طبيعة العلاقات بين القوتين العظميين في المنطقة.

فلقد تأكد لفرنسا عدم جدوى المذهب الديجولي في المناورة بينهما، والذي سبق وأثبت جدواه في ظل استقطاب القوتين لجهود التسوية (١٩٦٧-١٩٧٤). ولقد تكررت المبادرة الأوروبية في يونيو ١٩٨٠ في ظل معضلة مزدوجة أثرت على مصيرها وعلى درجة فعاليتها: فمن ناحية كانت زيادة الاعتماد على النفط العربي مع ظهور مخاطر الثورة الإيرانية واندلاع الحرب العراقية - الإيرانية على المصالح الأوروبية تفرض عدم إغضاب الدول العربية النفطية، ومن ناحية أخرى كانت العواقب السلبية للسلام المصري - الإسرائيلي على العلاقات العربية - المصرية في نفس الوقت الذي كانت فيه أوروبا لا تتخلى عن مساندة حق إسرائيل في الوجود والاعتراف بها. ومن ثم فإن هذه المصادر المتضادة للسياسات الأوروبية

انعكست في اتخاذها لمواقف جديدة -ولكن غير حاسمة ومختلفة- بالنسبة للسلام المصري-الإسرائيلي وبالنسبة للقضية الفلسطينية بصفة خاصة.

٣- ثم خبت المبادرة وتجمدت وانتهت منذ بداية الثمانينات في ظل أزمة التعاون السياسي الأوروبي حول الشرق الأوسط تحت تأثير سياسة فرنسا في ظل رئاسة ميتران، الذي رفض الاعتراف بفاعلية أو أهمية الاعتماد على "سياسة أوروبية شرق أوسطية" كسبيل لتأكيد الدور العالمي لأوروبا ولحماية مصالحها في المنطقة، وتحت تأثير دور فرنسا الجديد في الاستراتيجية الأمريكية، وفي ظل أزمة السوق المشتركة بسبب تفاقم مشاكل السياسة الزراعية وتوزيع أنصبة ميزانية الجماعة على أعضائها، وهي الأزمة التي انعكست أيضًا على التعاون السياسي الأوروبي حيث ضعفت قوة الجماعة على التدخل الدبلوماسي الفعال لوضع بيان البنديقية موضع التنفيذ، ومن ثم ظلت المبادرة حبيسة مبادئ هذا البيان؛ نظرًا لتركيز الجهود الأوروبية على حل المشاكل الداخلية، وفي ظل أزمة العلاقات العربية - العربية وعدم وجود موقف جماعي عربي قادر على إثبات مصداقيته وفعاليته في استخدام عناصر القوة العربية، وخاصة بعد أن فقد أهم هذه العناصر (البترو) قوته التأثيرية مع التحول الجذري في سوق البترول، وبعد أن تزايدت هذه الانقسامات العربية مع عواقب الحرب العراقية - الإيرانية والغزو الإسرائيلي للبنان وهو الوضع الذي أثر على القضية الفلسطينية.

٤- وبعد أن ظل التعاون السياسي الأوروبي خلال ١٩٨٦-١٩٨٧ أسير الاختلافات حول العقوبات الاقتصادية على النظام العنصري في جنوب أفريقيا (بدرجة لا تقارن بالاختلافات التي ثارت سنة ١٩٨٣ مثلاً بصدد العقوبات على إسرائيل) عادت المبادرة الأوروبية للظهور في ثوب جديد سنة ١٩٨٧، فهي وإن أعلنت مساندة فكرة المؤتمر الدولي إلا أنها تركزت على أبعاد اقتصادية أساسًا، وجاء ذلك في ظل بداية الخروج من الأزمة التي هددت أساس الجماعة والاستعداد لمرحلة السوق الأوروبية الواحدة سنة ١٩٩٣، وفي ظل مناخ انفراج جديد للنظام الدولي، ولكنه لم يكن الانفراج الذي ينعكس بصورة إيجابية على المبادرة الأوروبية في المنطقة العربية كما حدث خلال السبعينات، فهو اقترن بأمر مستجدة قد زادت من القيود على حرية الاتجاه والمناورة الأوروبيين كما في اقترانه بدور سوفيتي جديد في المنطقة، وبتوجه جديد للعلاقات المصرية -السوفيتية والإسرائيلية- السوفيتية

والذي معهما لم يكن يسهل على الجماعة أو بعض دولها منفردة القيام بدور الطرف الثالث بين العرب وإسرائيل أو بين موسكو وواشنطن على ساحة جهود التسوية، بقدر ما يسهل لها الاستجابة لتقديم مساندة اقتصادية للتسويات السياسية. كذلك لم يكن على الجماعة كما حدث ١٩٧٣ أو ١٩٨٠، تحت ضغط الحرص على حماية إمدادات البترول - أن تتقدم للأمام بالنسبة للقضية الفلسطينية. وبالرغم من تزايد مظاهر الاعتدال الفلسطيني، فإن البترول العربي فقد قدرته التأثيرية السابقة، كما أن الطرف العربي والمصري لم يوظفا بالصورة المثلى الانتفاضة الفلسطينية وإعلان قيام الدولة الفلسطينية. فبالرغم من بداية التنامي الصف العربي وتهدئة كثير من المشاكل في مؤتمرات القمة العربية في عمان، والجزائر، والرباط، إلا أن النظام العربي لم يتخلص من قيود الفترة (١٩٧٧-١٩٨٧)، كما أن تفجر الأزمة اللبنانية بعنف في جولاتها الأخيرة خلال مرحلة صعبة من تطور المواقف الفلسطينية داخل الأرض المحتلة، استنزف جهودًا عربية ضخمة حولت الأنظار عن جوهر القضية، ناهيك عن آثار تقادم الأزمة الاقتصادية التي كانت تعاني منها دول المنطقة وعلى رأسها مصر، والتي كانت تستنزف بدورها طاقات وجهودًا دبلوماسية مصرية ضخمة لتعبئة المساندة الخارجية لعمليات الإصلاح الداخلي، وترتب على هذه الجهود التي واجهت بدورها صعوبات قيود عديدة على فعالية الدبلوماسية المصرية تجاه القضية الفلسطينية، ليس في مواجهة الولايات المتحدة فحسب بل في مواجهة أوروبا أيضًا.

٥- هذا، وتجدر الإشارة أخيرًا إلى أن موقف إسرائيل الرفض دائمًا لتوسيع نطاق الأطراف المشتركة في جهود التسوية كان يُعد من بين العوامل الهامة المفسرة لفشل أوروبا في دفع بعض جهود الدبلوماسية المصرية، فلقد هاجمت دائمًا إسرائيل المبادرات الأوروبية وقام موقفها على أساس ضرورة الحل السياسي الإقليمي أي التفاوض بين الأطراف المعنية مباشرة والتي ليس من بينها منظمة التحرير الفلسطينية. ومن ثم يمكن القول - وبالرغم من عدم التطابق بين المفهومين الأوروبي والإسرائيلي عن كيفية حل القضية الفلسطينية - إن أوروبا قد فشلت في استخدام أية صورة من صور الضغط على إسرائيل لتحريك مواقفها، بل إن المواقف الأوروبية هي التي تراجعت على نحو لم يعد يثير حفيظة إسرائيل ضد الدور الأوروبي (الفارق بين شدة رد فعل إسرائيل تجاه بيان

البندقية ١٩٨٠ وبين ترحيبها ولو بتحفظ ببيان فبراير سنة ١٩٨٧). ولعل الملاحظة الأخيرة تبين على ضوء طبيعة المحددات المؤثرة خلال الثمانينات بصفة خاصة أنه طالما لا يواجه الدور الأوربي عوامل تدفعه إلى تطوير مواقفه قُدمًا إلى الإمام في مساندة القضية الفلسطينية، فإن الخط التقليدي للسياسات الأوربية يبرز بوضوح، ألا وهو أولوية مساندة حق بقاء ووجود وأمن إسرائيل، ولو على حساب حقوق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره.

ثالثاً: حول مدلولات تطور المتوسطة المعاصرة (١٩٧٢ - ١٩٨٩) من السياسة المتوسطة الشاملة إلى السياسة المتوسطة الجديد. (7)

يعد الاقتراب أو التوجه المتوسطي للجماعة الأوربية دائرة من عدة دوائر متداخلة للاقتراب الجماعي الأوربي تجاه المنطقة جنوب وشرق المتوسط.

وهي المنطقة التي تطرح -دون غيرها من مناطق العالم الثالث بالنسبة لأوروبا- معطيات هامة حول العلاقة بين التطور في الاهتمام والمصالح والسياسات الاقتصادية الأوربية وبين أهدافها وسلوكها السياسي في هذه المنطقة. ويرجع ذلك إلى التاريخ الذي يربط بين جانبي المتوسط حيث تناوبت بعض دول المشاطئة سواء من الشمال أو الجنوب والشرق الهيمنة على الحوض. وإذا كانت السياسة المتوسطة الشاملة هي جوهر التعبير الاقتصادي عن هذا الاقتراب أي التوجه المتوسطي الشامل فإن الحوار العربي الأوربي - والدور السياسي الجماعي تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي - كما سبق ورأينا - يعدان دائرتين أخريين لاهتمام الجماعة بالمنطقة ولكن على مستوى آخر. وفي حين لا تتعدم التقاطعات بين هذه الدوائر الثلاث إلا أن تركيزنا في هذا الموضوع من الدراسة - سيكون على السياسة المتوسطة الشاملة ولكن على نحو يحقق أمرين: أولهما - تحديد مناطق التقاطع بين هذه السياسة كقناة من قنوات تنظيم العلاقات العربية - الأوربية وبين القنوات الأخرى لهذه العلاقات. ثانيهما - مناقشة الأبعاد السياسية لهذه السياسة.

وستلقى الدراسة - في هذا الجزء منها وباختصار - الضوء على هذين الأمرين على النحو الذي يمهد لأن نستخلص في هذه الندوة درجة الاستمرارية أو التغير في السياسة المتوسطة الجديدة التي أفضت للشراكة الأوربية المتوسطة والتي سنتناول أبعادها في جزء من أعمال الندوة.

أ- تطور السياسة المتوسطة ووضعها بين قنوات تنظيم العلاقات الأوربية - العربية:

انقسمت هذه القنوات إلى نمطين أساسيين: نمط كلي وهو الحور العربي-الأوروبي الذي كان يعد قناة للتفاوض الجماعي بين الجامعة العربية وبين الجماعة الأوروبية، كما ضم مجالات متعددة وشاملة من مجالات التعاون الاقتصادي طويلة الأجل، ناهيك عن البعد السياسي الذي أصر عليه الطرف العربي، والذي لم يكن يلقى نفس التركيز من الطرف الأوروبي الذي اهتم بالبعد الاقتصادي أساساً. أما النمط الجزئي فهو قنوات العلاقات الثنائية وخاصة التجارية - بين الجماعة كوحدة واحدة وبين الأقطار العربية المتوسطة، والخليجية والإفريقية. وهنا نجد على التوالي السياسة المتوسطة، الحوار الأوروبي الخليجي، اتفاقيات لومي. وهي قنوات تأسست على صعيد أنشطة الجماعة لتنظيم علاقاتها الخارجية الاقتصادية مع دول العالم الثالث. إذن السياسة المتوسطة للجماعة الأوروبية لا تعني إلا بعدد من الدول العربية إلى جانب إسرائيل وعدد آخر من الدول غير العربية، كما أنها تقوم على اتفاقيات ثنائية. ولقد تطورت السياسة المتوسطة خلال هذه المرحلة عبر خطوتين: فمع بداية عمل الجماعة تبنت السياسة المتوسطة ١٩٥٨، ولقد تمثلت عندئذ في مجرد اتفاقيات انتساب عقدت بين الجماعة وبين عدد من الدول المتوسطة لتنشيط المبادلات التجارية وتقديم المعونات الفنية والمالية. وتحت تأثير السياسة المتوسطة الفرنسية لم توقع الجماعة اتفاقيات انتساب مع المغرب وتونس إلا في سنة ١٩٦٩، كما أبرمت اتفاقيات تجارية تفضيلية ولتقديم المعونة الفنية فقط مع لبنان ومصر ١٩٧٢، وإسرائيل ١٩٧٠.

ومع تطور الكيان الجماعي الأوروبي وفي مؤتمر قمة باريس في أكتوبر ١٩٧٢، تم وضع أسس السياسة المتوسطة الشاملة والمتوازنة والتي تعني ضم الاتفاقيات الثنائية القائمة أو الجاري التفاوض عليها في نطاق نظام شامل جديد يتضمن تقديم تفضيلات تجارية وتعاون اقتصادي ومالي وفني. وتم بالفعل في ظل هذه السياسة الشاملة إبرام عدة اتفاقيات بين الجماعة وبين الجزائر والمغرب وتونس ١٩٧٦، ثم مصر وسوريا والأردن ولبنان ١٩٧٧، وقبلها إسرائيل وتركيا.

ب- الأبعاد السياسية للسياسة المتوسطة الشاملة:

إن السياسة المتوسطة في صميمها ذات مضمون وأدوات اقتصادية أساساً، ولكن يمكن أن نتلمس لها أبعاداً سياسية هامة على مستويات ثلاثة: أولاً- من حيث طبيعة الإطار الذي أفرزها أي الدوافع الأوروبية لتطويرها والأبعاد السياسية التي أثرت على مسارها، ثانياً- من حيث توظيفها لتحقيق أهداف سياسية مباشرة في المنطقة، وأخيراً- من حيث درجة تحقيقها أو مراعاتها لمصالح الأطراف المعنية وخاصة العربية بالمقارنة بإسرائيل. وفيما يلي تفصيل هذه المستويات الثلاثة:

(١) برزت السياسة المتوسطة الشاملة من إطار يتسم بالخصائص

التالية :

من ناحية تطور ملموس في الكيان الجماعي الأوروبي تجسد في مؤتمر قمة باريس ١٩٧٢ التي دشنت نتائجه انتقال الكيان الجماعي الأوروبي - على صعيد الأنشطة الجماعية الاقتصادية وعلى صعيد التعاون السياسي من مرحلة الجمود تحت تأثير سياسات ديغول، إلى مرحلة الصحوة وإثبات الهوية الأوروبية منذ ١٩٦٩ تحت تأثير قيادات جديدة في فرنسا (بومبيدو) وفي ألمانيا (برانديت). فلقد تم الاتفاق في هذا المؤتمر على إجراءات عديدة لدفع الاندماج الأوروبي وتنشيط التعاون السياسي.

ومن ناحية أخرى، دخلت العلاقات الأوروبية-الأمريكية إلى مرحلة المعاناة من المشاكل الاقتصادية والعسكرية بين جانبي الأطلسي بعد انتهاء مرحلة التحالف التقليدي. ومن هنا تفجرت المعضلة المستمرة حتى الآن: هل يمكن لأوروبا المتحدة أن تستقل عن الولايات المتحدة؟ وكانت المنطقة العربية -حوض المتوسط بصفة خاصة- ساحة لاختبار احتمالات هذه المعضلة.

ومن ناحية ثالثة، وبعد أن تعثرت محاولات السياسة الفرنسية في إحياء دور أوروبي -من خلال فرنسا منفردة أو من خلال إطار جماعي على صعيد إدارة الصراع العربي الإسرائيلي بعد ١٩٦٧، بدا أن الدائرة السياسية بمفردها غير كافية لممارسة دور أوروبي أكثر فاعلية عن ذي قبل، وأن مقترباً أكثر شمولاً قد يحقق نتائج أفضل بالنسبة للنفوذ الأوروبي.

وهكذا، وعلى ضوء الأوضاع السابقة، الأوروبية، العالمية، الإقليمية يمكن القول إن أهداف الجماعة الأوروبية من وراء هذه السياسة لم تكن اقتصادية فقط، بقدر ما كانت سياسية أيضاً تسعى لتحقيقها من خلال مضامين اقتصادية. ومن أهمها بالطبع تدعيم الوجود والنفوذ الأوروبي في هذه المنطقة الاستراتيجية ذات الأهمية الحيوية لأمن أوروبا بأبعاده المختلفة، وإبراز الوزن العالمي أيضاً للجماعة الأوروبية.

ولذا، اصطدمت هذه السياسة المتوسطة الشاملة بعدة أبعاد سياسية أثرت على مسارها، ومن أهمها: معارضة الولايات المتحدة على أساس أن ما تتضمنه هذه السياسة من تفضيلات تجارية يعد مساساً بتحرير التجارة الدولية. ومن أهمها أيضاً الاختبارات المتتالية التي واجهتها التجربة الاندماجية الأوروبية، والتي مرت في ظلها الجماعة الأوروبية بمراحل تأزم وجمود، وخاصة خلال الثمانينات على النحو الذي دفعها إلى الإعداد لانطلاق مشروع أوروبا ١٩٩٢، والتي انعكست أيضاً على تطور السياسة المتوسطة. وكان من أهم المؤثرات أيضاً مدى قدرة الجماعة على وضع قواعد موحدة أو

مشتركة على الأقل لتعاملها مع كل الدول المتوسطة في إطار سياسة شاملة ومتوازنة في نفس الوقت. ولذا، فإن هذه السياسة لم تتجسد في شكل اتفاق جماعي واحد؛ نظراً لتأثير متغيرات اقتصادية مرتبطة بالاختلافات بين مستويات نمو الدول المتوسطة؛ ونظراً أيضاً لتأثير متغيرات سياسية ناجمة عن اختلاف النظم السياسية؛ ناهيك عن تأثير الصراعات والتوترات الهامة وعلى رأسها الصراع العربي الإسرائيلي. وبقدر ما كان الإطار الشامل للسياسة المتوسطة -والذي يضم اتفاقيات ثنائية- يساعد الجماعة على تحقيق نوع من التوازن بين العرب وإسرائيل إلا أن الصراع العربي الإسرائيلي أبرز صعوبات تطبيق هذا المنهج الشامل والمتوازن وفق الرؤية الأوروبية. وهذا يقودنا إلى المستوى الثاني.

٢) كانت السياسة المتوسطة وسيلة لتحقيق أهداف سياسية مباشرة في

المنطقة، ولنتخذ -لتوضيح ذلك- نموذجاً هو الأكثر أهمية، ألا وهو ساحة الصراع العربي - الإسرائيلي. حقيقة أن الدور السياسي الجماعي الأوروبي تجاه هذا الصراع تبلور عبر جهود دبلوماسية سياسية على صعيد قنوات التعاون السياسي الأوروبي كما سبق وأشرنا، ولذا فإن اهتمامنا هنا بالسياسة المتوسطة كأداة اقتصادية لمساندة أهداف هذا التعاون. وهنا نستطيع أن نورد على سبيل المثال وليس الحصر ما يلي:

من ناحية: كانت السياسة المتوسطة - الجزئية (قبل ١٩٧٢) أداة في يد فرنسا

الديبلوماسية وظفتها - إلى جانب إطار التعاون السياسي الأوروبي - لتدعيم مواقفها بين العرب وإسرائيل منذ ١٩٦٧. ويرجع الكثيرون جمود ملف إسرائيل لدى الجماعة الأوروبية من (٦٧ - ٧٠) إلى مواقف فرنسا الراضية لعقد أي اتفاق تفضيلي مع إسرائيل. ومن ثم أدى ابتعاد ديغول عن السلطة إلى التخفيف من ذلك الرفض، ولكن على أن تتجه السوق إلى مفاوضات مع مصر ولبنان أيضاً.

وعلى صعيد تال، وحين بدأت الجماعة تضع أسس السياسة المتوسطة الشاملة، انعكست مرة أخرى مواقف فرنسا الساعية لتوظيف هذه السياسة لخدمة أهداف الدبلوماسية الفرنسية تجاه إدارة الصراع العربي - الإسرائيلي. فلقد كانت فرنسا من أكثر الدول تأييداً لأن يكون لهذه السياسة الجديدة أهداف سياسية. ولكن من أكثر الصعوبات التي كانت تواجه المنهج الشامل تلك المتصلة بالجمع بين العلاقات الثنائية بين الجماعة وإسرائيل وبين الجماعة والدول العربية في إطار واحد. ذلك لأن المقاطعة العربية لإسرائيل لا تتلاءم مع ما تقتضيه الاتفاقات المرتقبة من شروط عدم التمييز بين الشركاء.

وهنا، يجب ملاحظة أن اللجنة الأوروبية كانت تأمل أن تتحقق خطوة نحو تسوية الصراع هذا إذا تمكنت السياسة المتوسطة الشاملة أن تُقنع الدول العربية برفع الحظر عن إسرائيل.

هذا، ولقد فسر البعض قبول فرنسا فكرة السياسة المتوسطة الشاملة والمتوازنة أنه تحرك فرنسي متوازن قد يساعد إسرائيل على كسر جمود علاقتها بالدول العربية. وهنا نلمس جذور فكرة كيفية توظيف الاقتصاد في حل الصراع العربي-الإسرائيلي، وخاصة إذا عرفنا أيضاً كيف أن وزير الخارجية الفرنسي قد طرح أمام مجلس الوزراء الأوروبي في يونيو ١٩٧٠ فكرة إنشاء منطقة تجارة حرة متوسطة تتضمن إسرائيل أيضاً. فهل هذا هو المحتوى القديم الذي تحاول الزجاجات الحديثة الآن تعبئته بعد أن أضحت الظروف ملائمة له؟

ولكن من ناحية أخرى، لم تصبح السياسة المتوسطة بعد ذلك أداة فاعلة في يد أوروبا للتأثير على المواقف الإسرائيلية لصالح دفع التسوية العادلة التي طالما أكدت على أسسها بيانات اجتماعات التعاون السياسي الأوروبي. بل على العكس لم تعكس هذه السياسة إلا مظاهر للخلل لصالح إسرائيل. فلقد تفاوتت الاتفاقيات بين الجماعة وبين دول المشرق والمغرب وبينها وبين إسرائيل من حيث طبيعتها على نحو أثار التساؤل حول مدى وحقيقة توازن هذه السياسة.

ولقد رفض الجانب العربي حجة المفهوم المتوسطي الشامل والمتوازن والذي يضع كل الوطن العربي في كفة، وإسرائيل في كفة أخرى، في حين كان يمكن للدول الأوروبية أن تستثمر الفرصة لتضغط بهذه الاتفاقية (١٩٧٥) على إسرائيل لتوقف سياسات الضم والتوسع وتجلو عن الأراضي العربية المحتلة. وبالرغم من أن الجماعة قد اتخذت من الأداة الاقتصادية وسيلة للضغط لخدمة أغراض سياسية أو للتعبير عن مواقف سياسية معينة، كما حدث مثلاً في حالة اليونان حين لجأت الجماعة إلى تجميد اتفاقية الانتساب معها كسبيل للضغط على الحكم العسكري فيها، وكما حدث مع العقوبات التي فرضتها على إيران - الثورة وعلى ليبيا (مهما كانت محدوديتها ومهما كانت الخلافات التي أثارتهما مع الولايات المتحدة)، وكما حدث مع الإصرار على فرض عقوبات صارمة على نظام جنوب أفريقيا والذي عارضته بشدة إنجلترا والولايات المتحدة، بالرغم من هذه السوابق لتوظيف أوروبا الأداة الاقتصادية لتحقيق أهداف سياسية إلا أن الواقع أشار إلى عدم إقدام الجماعة على استخدام علاقاتها المميزة مع إسرائيل كسبيل للضغط على الأخيرة، باستثناء ما حدث من تأخير لتوقيع بروتوكول مالي بين الطرفين عقب الغزو الإسرائيلي للبنان، وهو العقاب الذي رُفِعَ سريعاً بعد أقل من عام وبدون أي صعوبات.

بل ومن ناحية ثالثة، استخدمت الجماعة الأوروبية السياسة المتوسطة كسبيل للتأثير على احتمالات مسار التسوية في مرحلة حرجة منها أصيبت خلالها بالجمود

(١٩٨٧) وهو الاستخدام الذي أثار جدلاً حول النوايا الحقيقية للجماعة الأوروبية من ورائه. وكانت البداية مع بيان قمة بروكسل ١٩٨٧.

فمن أهم الأبعاد التي جذبت انتباه المراقبين في مضمون بيان قمة بروكسل في فبراير ١٩٨٧- والذي اعتبره الكثيرون نقطة تحول هامة في المواقف الأوروبية منذ ١٩٨٠- ذلك الربط بين "السلام والتنمية في المنطقة". حقيقة أشارت بعض بيانات الجماعة الأوروبية من قبل إلى اهتمامها بتنمية دول المنطقة ولكن بيان بروكسل جاء - ولأول مرة- بتحديد أدق ولغرض محدد. ففي بنده الأخير أشار بالتحديد إلى المساندة غير المشروطة للتنمية الاقتصادية للضفة الغربية وقطاع غزة، فلقد نصَّ على أنه "دون انتظار لأية حلول سياسية مستقبلية فإن الدول الاثنتى عشرة تأمل أن ترى تحسناً في ظروف معيشة سكان الأراضي المحتلة، وخاصة بالنسبة لشئونهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإدارية". ولقد قررت الجماعة بالفعل تقديم معونة للسكان الفلسطينيين في الأراضي المحتلة وإعطاء تفضيلات لبعض منتجات هذه الأراضي للدخول إلى سوق الجماعة.

وعلى ضوء هذا الطابع لبيان قمة بروكسل ١٩٨٧، يمكن القول إن الصيغة - أعلاه- تعكس أمرين يبدوان متكاملين: من ناحية، درجة كبيرة من الواقعية والبرجماتية الأوروبية التي تعترف بالحاجة إلى إيجاد صيغة أخرى من المشاركة الفعلية في عملية السلام تكون أبعد أثراً من مجرد إعلان المواقف والمبادئ؛ ولتعويض محدودية الدور الأوروبي حتى الآن. ومن ناحية أخرى، فإن أوروبا التي أرادت أن تعوّض افتقارها إلى وعجزها عن المبادرة المستقلة، سواء المكملة أو البديلة للدور الأمريكي، كانت تحاول في نفس الوقت أن توظف مكن قوتها الحقيقية -أي قدرتها الاقتصادية- على نحو قد يخفف من عواقب عدم الوصول إلى تسوية، أو قد يساعد ويمهّد للوصول إلى صورة أو أخرى من هذه التسوية، ويختلف هذا التوظيف في هذه الحالة عن توظيف القوة الاقتصادية كأداة دبلوماسية لممارسة الضغط لتوقيع العقاب على أحد الأطراف عن طريق "المنع". ولقد فشلت الجماعة -أو بمعنى أصح- لم ترغب أوروبا الجماعية في استخدام الأداة الاقتصادية لعقاب إسرائيل أو على الأقل للضغط عليها. ومع هذا فإن البعد الاقتصادي الجديد في التحرك الأوروبي لم ينبج من التساؤلات -بل والاتهامات- حول دوافعه وأهدافه الحقيقية منذ أن بدأ الإعلان عنه وحتى دخوله مرحلة التنفيذ الفعلي.

وقد حاولت الجماعة الرد على الاتهامات الموجهة إليها على النحو التالي: فبينت أن هدف الجهود هو المشاركة في حل المشاكل التنموية العملية التي تواجه المجتمعات الفلسطينية على نحو لا بد وأن يدعم من الحركة نحو حل المشاكل السياسية، وليس تهدئة هذه المجتمعات كبديل عن عملية السلام.

ومن ناحية رابعة، كان لتوجه الدول العربية -وخاصة مصر- نحو أوروبا مدلات سياسية هامة واقتصادية كذلك. وبالنظر إلى مصر بصفة خاصة، فإن هذا التوجه قد تزايدت أهميته تدريجياً ووصل إلى قمته في ظل رئاسة مبارك. فإذا كان عبد الناصر قد اتجه إلى الدبلوماسية الفرنسية المنفردة أو في إطار التعاون السياسي الأوروبي الوليد

كسبيل لخلق مناخ من الضغط على إسرائيل من أجل تسوية، فإن السادات كان يريد دوراً أوروبياً مكملاً للدور الأمريكي في إطار كامب ديفيد، ولم تكن رؤيته لقيمة التعاون الاقتصادي مع أوروبا بقدر رؤيته التعاون مع الولايات المتحدة، وأخيراً فإن رؤية مبارك للدور الأوروبي كانت أكثر اتساعاً لتتضمن أبعاداً اقتصادية ذات استخدامات سياسية هامة. ولذا نستطيع القول إنه قد أضحى للسياسة الخارجية المصرية بعداً متوسطياً واضحاً. وإن اختلف مفهومه وجوهره عن المفهوم الجماعي الأوروبي المناظر. ومن أهم سمات رؤية القيادة المصرية لأهداف التوجه نحو المتوسط ما يلي: إعادة توظيف دور أوروبا في المنطقة لتحقيق أهداف سياسية ولو بدون الاشتراك الفعلي المباشر في جهود التسوية، ولكن من خلال الأداة الاقتصادية؛ ذلك لأن الرؤية المصرية ربطت بين دور مصر السياسي في المنطقة، وبين الحفاظ على استقرارها، وبين المساعدة في حل أو مواجهة مشاكلها الاقتصادية المتفاقمة، وبين الدور الأوروبي في هذه المساعدة. ولقد التقت مصالح الطرفين على ضرورة وحيوية هذه الرابطة، ولكن اختلفت دوافعهما وأهدافهما بقدر ما اختلفت مقترباتهما نحو تحقيقها. ومن هنا كان الاختلاف بين الرؤية المصرية عن أهداف وآليات التعاون المتوسطي وبين الرؤية الجماعية الرسمية الأوروبية حول نفس الأبعاد. ففي حين تركز الأولى على الأبعاد الاقتصادية تفسح الأخرى المجال لأبعاد سياسية عديدة كما اتضح بعد ذلك في تحليل مضمون مشروع الشراكة وإطاره بالمقارنة بالمبادرات الأخرى التي محورها المتوسطية أيضاً.

(٣) وأخيراً، هل حققت السياسة المتوسطية أهداف الدول العربية من وراء الاتفاقيات مع الجماعة في ظلها؟ هل ساهمت هذه الاتفاقيات بفعالية في برامج تنمية هذه الدول أو في التغلب على مشاكلها الاقتصادية أو في تنويع علاقاتها الاقتصادية مع مراكز القوة العالمية الصاعدة؟ إن الإجابة على مثل هذه التساؤلات في حينها احتاجت -من ناحية- إلى تحليل اقتصادي مفصّل لنمط ولمحددات المبادلات التجارية والتعاون المالي والفني في قطاعات مختلفة، كما أثارت في الذهن -من ناحية أخرى- كل أبعاد الاختلاف بين التيارين النظريين اللذين يعالجان آثار العلاقات بين الجماعة والدول النامية على آفاق تنمية هذه الدول؛ حيث يؤكد أحدهما على التأثير الإيجابي لمثل هذه التفاعلات، في حين يركز الآخر على التأثيرات السلبية لها. ودون الاستغراق في تفاصيل هذا التحليل من ناحية، أو في مناقشة حجج كل من هذين التيارين من ناحية أخرى يكفي هنا الإشارة إلى بعض الملاحظات حول المبادلات التجارية -التي تعد الأكثر أهمية- بالمقارنة بمجالات التعاون المالي وتنظيم الهجرة التي تضمنتها أيضاً اتفاقيات السياسة المتوسطية:

١- إن تقييم أثر التفضيلات التجارية التي قدمتها هذه الاتفاقيات على آفاق تنمية دول المشرق والمغرب، تفترض النظر في درجة مساهمتها في زيادة وتوزيع صادرات هذه الدول إلى الجماعة من ناحية، وفي دفع جهود تصنيع هذه الدول من ناحية أخرى، لأن زيادة صادراتها تساعد على تمويل الواردات اللازمة للتنمية، كما أن توافر الأسواق للصادرات يمكن أن يشجع الاستثمارات الداخلية والخارجية في هذه الدول. ولكن يتضح من خبرة عمل هذه الاتفاقيات أن مساهمتها في هذه المجالات كانت متواضعة.

٢- ورجع الإنجاز المتواضع لهذه السياسة -في نظر الدول العربية- إلى عديد من العوامل لعل من أهمها: تزايد الاتجاهات الحمائية للسياسة الجماعية في القطاع الصناعي (وخاصة المنسوجات والصلب والسيارات)، وفي قطاع السياسة الزراعية المشتركة منذ نهاية السبعينات؛ نظراً لتزايد الاكتفاء الذاتي للدول الأوروبية من المنتجات الغذائية المتوسطة، ونظراً لتزايد مشاكل القطاعات الصناعية المشار إليها. وأضاف التوسيع الثاني للجماعة (انضمام اليونان سنة ١٩٨٠)، والتوسع الثالث لها (انضمام البرتغال وأسبانيا في سنة ٨٦) المزيد من التعقيدات أمام إسهام السياسة المتوسطة المتواضع في دفع آفاق لاقتصاديات الدول العربية المتوسطة.

ومن ناحية أخرى: لن تقدر التفضيلات التجارية وحدها على حل مشاكل حجم وهيكلة التجارة الخارجية للدول المتوسطة العربية (زيادة الصادرات وتويعها)، ولذا لا يجب أن ننسى التذكرة بأثر الاختلالات الهيكلية في اقتصاديات هذه الدول ذاتها، والتي ساهمت بقدر كبير في تقييد قدرة هذه الدول على الاستفادة من مزايا السياسة المتوسطة.

رابعاً- قضية أمن الخليج:

شهدت السياسات الأوروبية - القومية والجماعية على حد سواء - ثلاث محطات كبرى لاختبار أبعادها تجاه أمن الخليج منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية الحرب الباردة: ابتداء من اكتمال الانسحاب البريطاني، إلى الحرب العراقية-الإيرانية (حرب الخليج الأولى)، وصولاً إلى الغزو العراقي للكويت وحرب الخليج الثانية.

فبعد أن ظلت قضية الصراع العربي - الإسرائيلي هي القضية الكبرى الأساسية والمحورية التي تعد محكاً لاختبار طبيعة توجّه وسلوك ومحددات السياسات الأوروبية -القومية والجماعية- تجاه المنطقة العربية، إلا أنه ومنذ بداية

الثمانينيات تفجرت قضية أخرى هي أمن الخليج التي اكتسبت مع اندلاع الحرب العراقية - الإيرانية، أبعادًا متصاعدة ومتطورة تختلف عن نظائرها في مراحل سابقة. ولقد ألفت هذه القضية بظلال قوية وخطيرة على السياسات العربية وانقساماتها، وعلى دور القوى الخارجية وما أثارته من تحديات لمصير المنطقة بأسرها.

وظلت العلاقة بين أولوية كل من الصراع العربي - الإسرائيلي من ناحية وأمن الخليج من ناحية أخرى، تمثل إشكالية محورية اختلفت حولها مدرجات القوى العظمى والقوى الأوروبية، بل وأحيانًا الأطراف العربية المعنية.

فلقد تولدت عن الحرب العراقية - الإيرانية بؤرة توتر خطيرة، كان لابد وأن تؤثر على درجة وطبيعة التوجه الأوروبي نحو الخليج العربي. ومن ثم فلقد فرضت هذه البؤرة تحديات كان على السياسات القومية والجماعية الأوروبية أن تتعامل معها نظرًا لتأثيرها على أمن الخليج ككل، والذي ترتبط به بقوة المصالح الغربية الحيوية بصفة عامة والمصالح الأوروبية بصفة خاصة.

ولقد أثرت وتأثرت هذه السياسات بالتطورات في مراحل هذه الحرب، وبالتطورات في مواقف القوتين العظميين تجاهها، وبطبيعة موقف بعض الأطراف المعنية مباشرة (وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي)، وأخيرًا بطبيعة موقف الأطراف المتحاربة ذاتها. ومن ثم وبدون الدخول في تفاصيل تحليل توجه وسلوك الدول الأوروبية تجاه أزمة الخليج ودرجة تأثيرهما وتأثرهما بمسار الحرب من ناحية، ودرجة اختلافهما أو تنسيقهما مع الولايات المتحدة من ناحية أخرى⁽⁸⁾، فيمكن القول إجمالاً إن الموقف الأوروبي من الحرب العراقية - الإيرانية قد تأرجح ما بين الحياد الجماعي الغامض وتوزيع الأدوار مع الولايات المتحدة وما بين السياسة الفرنسية شبه المتوازنة الساعية لخدمة المصالح الفرنسية الاقتصادية والاستراتيجية لدى طرفي الحرب أي العراق وإيران.

فمن ناحية، اقتترنت المواقف المشتركة المعلنة لدول الجماعة الأوروبية، والتي اتصفت بحياد غامض، بسياسات قومية متوازنة (بريطانيا، ألمانيا الغربية، إيطاليا) وبأخرى غير متوازنة (فرنسا)، وبدرجة محدودة من التواجد العسكري البحري لهذه الدول في الخليج. وهذا الاقتران بين هذه الأبعاد السياسية والعسكرية للمواقف الأوروبية، إنما يبرز حقيقتين هامتين: الحقيقة الأولى - هي محدودية الدور الجماعي لأوروبا - القوة الثانوية - على نحو يكمل من مدلولات التحليلات عن أبعاد هذا الدور أيضًا ومحدداته تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي، أما

الحقيقة الثانية- فهي سياسات توزيع الأدوار بين الولايات المتحدة والدول الأوروبية، وكذلك فيما بين الدول الأوروبية ذاتها. وهذا المنطق لتوزيع الأدوار على هذين المستويين إنما يحكمه عديد من الاعتبارات المصلحية ومن القوى والعوامل المؤثرة على تشكيله وتوقيته وأهدافه، وهو - وإن عكس نوعاً من الاختلافات بين القائمين على بعض الأدوار - فهي ليست الاختلافات حول الأهداف الكبرى، بقدر ما هي اختلافات حول السبل والوسائل التي تتدخل فيها المصالح القومية. وبقدر ما تبرز هذه الحقيقة الثانية أن المواقف الأوروبية قد انخرطت بدرجة كبيرة في خط السياسة الأميركية بقدر ما تبرز أيضاً ما لبعض السياسات القومية الأوروبية من مدلولات هامة.

من ناحية أخرى تُحدث السياسات القومية لبعض الدول الأوروبية تجاه القضايا الكبرى في المنطقة العربية، تأثيراً يفوق أحياناً، بدرجة ملحوظة، تأثير السياسات الجماعية، بل تكون في أحيان أخرى بديلاً كاملاً عن غياب الدور الجماعي أو بديلاً مكملاً لبعض اللزمات القائمة لهذا الدور. وتعد السياسة الفرنسية بصفة خاصة، نموذجاً معبراً عن هذه الحقيقة. وكانت ساحة الصراع العربي - الإسرائيلي مجالاً هاماً لاختبارها منذ العام ١٩٦٧. ولذا نجد أنه بقدر ما أثارت سياسة فرنسا في عهد "ديغول" تجاه أزمة يونيو العام ١٩٦٧، وسياسة "ديستان" تجاه القضية الفلسطينية، وسياسة "ميتران" تجاه الغزو الإسرائيلي للبنان، من تساؤلات واهتمام الأوساط السياسية والمراقبين ومقارنتهم بينها وبين المواقف الأوروبية الفردية والأخرى الجماعية بقدر ما طرحت السياسة الفرنسية تجاه الحرب العراقية - الإيرانية وأمن الخليج بصفة عامة الكثير من هذه التساؤلات أيضاً حول دوافعها ونتائجها. ويبقى هنا القول إن هذه السياسة الفرنسية - وإن كانت بديلاً عن الدور الجماعي الأوروبي - إلا أنها ساهمت والسياسات الأوروبية القومية الأخرى - كل بطريقته - في حماية المصالح الغربية في المنطقة، على نحو يحول دون حدوث تحولات قد تكون كفيلة بتعديل التوازن في صالح قوى قد لا يمكن للغرب إحكام السيطرة عليها بسهولة.

ومن ناحية ثالثة، أحاط بهذه المدلولات السابقة اتجاه أوروبي عام ومتميز عن العلاقة بين أمن الخليج وبين الصراع العربي - الإسرائيلي يختلف عن الاتجاه الإسرائيلي - الأميركي. فإن الموقف الإسرائيلي من هذه العلاقة يقوم على التمسك بكون هذا الصراع ليس الصراع الأساسي، ولكنه واحد من عدة صراعات تزخر بها المنطقة، وعلى التمسك بالفصل بين حيوية التقدم على صعيد تسويته وبين

تأمين وحماية المصالح الغربية على أساس أن التقدم على هذا الصعيد (أو على صعيد أمن الخليج) لن يستطيع في حد ذاته إفراز جبهة عربية قوية معادية للسوفيات؛ لأن إسرائيل القوية هي فقط الضمان الحقيقي ضد التهديدات السوفياتية والراديكالية العربية للمصالح الغربية.

أما خلال إدارة "ريغان" فقد احتل الخليج وليس الصراع العربي - الإسرائيلي أولوية أساسية في الاستراتيجية الأميركية. فلقد عمدت هذه الإدارة - تحت تأثير رؤيتها عن تصاعد مخاطر "التوسع السوفياتي" في ظل عواقب انفراج السبعينيات - إلى الفصل بقوة بين تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي وبين أمن الخليج. ومن ثم أعطت الأولوية لمواجهة "التهديد السوفياتي" في الخليج على حساب التحرك بفعالية للتوصل إلى تسوية شاملة وعادلة لهذا الصراع. فلقد غلب عليها الاعتقاد بأن هذا الأخير ليس إلا صراعاً إقليمياً يمكن حله بواسطة أطرافه الأصيلة، وأن استمراره لا يشكل - في المرحلة الراهنة - خطورة على مصالح الولايات المتحدة، وأن عدم حله لن يسبب اندلاع حرب في المنطقة أو زيادة "النفوذ السوفياتي" فيها. ولذا كان هدف إدارة "ريغان" الأساسي هو بناء قوة عسكرية أميركية في المنطقة وتحقيق "رضاء استراتيجي" إقليمي يجمع بين النظم العربية المعتدلة في مواجهة القوى الراديكالية والاتحاد السوفيتي

وعلى العكس من الولايات المتحدة كان الأوروبيون أكثر اتجاهًا للربط بين تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي وبين أمن الخليج. فهم يدركون بقوة ما لهذا الصراع من وضع محوري ومركزي في المنطقة، ومن ثم يدركون ماله من انعكاسات على مصالحهم في حالة تفجر أزماته (ومن هنا يمكن أن نفهم الوضع الخاص "لأزمة الشرق الأوسط" على صعيد التعاون السياسي الأوروبي). فإذا كانت أوروبا لم تتبالغ - بنفس درجة مبالغة إدارة "ريغان" - في وزن تأثير الصراع بين الشرق والغرب على التوترات المحلية والإقليمية في المنطقة، ومن ثم تشككت في فعالية وإمكان تحقيق فكرة "الرضاء الاستراتيجي" إلا أنها اعتقدت أيضاً أن ما من دولة عربية ستأخذ جانب الولايات المتحدة تماماً في ظل إطار تعاون استراتيجي حقيقي ضد السوفيات، طالما أن الولايات المتحدة تستمر بمساندة الخط الإسرائيلي المتشدد، كما اعتقدت أن التقدم على صعيد تسوية القضية الفلسطينية لا ينفصل عن التقدم على صعيد تسوية مشاكل أمن الخليج.

٢- وإذا كانت حرب الخليج الأولى قد امتدت خلال مرحلة هامة من تطور النظام الدولي (الحرب الباردة الجديدة ثم تصفية القطبية الثنائية) ومن تطور البناء

الأوروبي الجماعي وتحركه نحو الاتحاد الأوروبي (مشروع أوربا ١٩٩٢)، فإن حرب الخليج الثانية قد وقعت أحداثها (أغسطس ١٩٩٠ - مارس ١٩٩١) في مرحلة خطيرة من تحول النظام الدولي (نهاية القطبية الثنائية والإعلان عن ما يسمى النظام الدولي الجديد) ومن تحول البناء الأوروبي، ومن تغير العلاقات الأوروبية الأمريكية على الصعيدين العسكري والاقتصادي. ولذا كانت حرب الخليج الثانية اختباراً متجدداً لإشكالية العلاقة بين الاستقلال والفعالية في السياسات الأوروبية تجاه صراعات المنطقة العربية.

ولقد أضافت نتائج هذا الاختبار مدلولات هامة إلى مدلولات ونتائج حرب الخليج الأولى.

وبدون الدخول في تفاصيل الدبلوماسية الأوروبية الجماعية ودبلوماسية الدول الأوروبية الكبرى خلال هذه الفترة^(٩) يمكن الإشارة إلى المدلولات التالية باختصار:

أ- فبالنظر إلى مدى استمرارية أو مصداقية التحليلات عن خصائص المسلك الأوروبي منذ غزو العراق للكويت وحتى ما قبل حرب تحرير الكويت (أغسطس ٩٠ - يناير ٩١) مقارنة بهذا المسلك تجاه اندلاع الحرب وما بعدها، يمكن القول إنه ظهر اختلاف واضح بين الخط العام أو السمات العامة المميزة للسياسات الأوروبية - الجماعية الفردية وبين نظائرها ما قبل اندلاع الحرب في ١٧/يناير/١٩٩١:

فقبل الحرب: تبلور تدريجياً دور جماعي نشط سعى - بسبل شتى - لكبح جماح الاندفاع نحو قرار الحرب كسبيل حتمي ووحيد للخروج من الأزمة. وبالرغم من عدم تطابق المواقف القومية - حيث كانت بريطانيا بصفة خاصة أكثر انحيازاً للمواقف والرؤى الأمريكية من شركائها الآخرين وخاصة فرنسا وإيطاليا - إلا أن عدم التطابق هذا لم يُحل دون ظهور الجماعة الأوروبية في وضع القادر على الحركة السريعة والفاعلة بصورة لم تُسبق من قبل، وهي الحركة التي أبرزت التضامن على فرض عقوبات ضد العراق بقدر ما أبرزت عدم الحماسة لقرار الحرب. أما على صعيد السياسات القومية، فلقد برز الدور الفرنسي المتميز بحرصه على استنفاد كل سبل التسوية السياسية، والذي يحذر من عواقب اندلاع الحرب وتدمير العراق، والذي يتحفظ في الانصياع للقيادة الأمريكية. وفي المقابل كان هناك الدور البريطاني الذي تميز بعدم استبعاد اللجوء

إلى خيار الحرب وبقبول درجة أكبر من الانصياع لهذه القيادة. وبين الطرفين كان الموقف الألماني بوجوده الاقتصادي وليس العسكري.

وبعد اندلاع الحرب برزت سمات تتلخص كالآتي:

من ناحية، نلاحظ غياباً واضحاً للدبلوماسية الجماعية الأوروبية؛ بسبب بروز اختلافات بين مسالك الدول وتفجر الاتهامات المتبادلة بينهم بعدم تحمل أعباء متساوية في العملية العسكرية. ومن ثم، بدت الجماعة غير قادرة على الحركة كقوة موحدة. ومن ثم تراجعت الآمال - التي أفرزها السلوك الجماعي قبل الحرب - في أن تتبلور الجماعة في النظام الدولي الجديد كقوة سياسية موحدة. ولقد اجتمع عدد من الساسة الأوروبيين - سواء المعارضين لحركة الوحدة السياسية الأمنية (مثل جون ميجور رئيس الوزراء البريطاني) أو المؤيدين والمدافعين عنها (مثل جاك دي لور رئيس اللجنة الأوروبية، ودي ميكليس وزير الخارجية الإيطالي) - على حقيقة واحدة؛ وهي أن الأداء الأوروبي في مجموعته خلال الحرب كان ضعيفاً ومفككاً، ومن ثم، فإن هذه الحرب أبرزت أوجه النقص في حركة الاندماج الأوروبي وحدودها. هذا، ولقد ظهر هذا التوجّه العام على صعيد البرلمان الأوروبي أيضاً؛ حيث أبدى عدد أكبر من أعضائه أسفههم لضعف أداء الجماعة وعدم حضورها وعدم إسهامها.

ومن ناحية أخرى، نجد على صعيد السياسات القومية والعلاقات فيما بين الدول الأوروبية وبينها وبين الولايات المتحدة بروز اتجاه تأييد الحرب التي تقودها الولايات المتحدة ضد العراق وباسم تحرير الكويت.

ومن هنا، برز التطور الأساسي على صعيد السياسة الفرنسية بصفة خاصة. فهي - وإن أبدت تعاوناً عسكرياً شبه كامل - إلا أنها أبدت أيضاً بعض التحفظات التي سرعان ما كانت تتبدد، كما حاولت الحفاظ على قدر من المناورة والاستقلالية الدبلوماسية. أما الدور البريطاني فلقد اكتسب - في ظل تنسيقه القوي مع الدور الأمريكي - حضوراً على الصعيد العسكري، وكذلك اكتسب حضوراً واضحاً على الصعيد الدبلوماسي. حيث بدت بريطانيا كالمتمحدث باسم أوروبا بشأن أوضاع ما بعد الحرب. ومن هنا فإن التطور في كل من الدورين الفرنسي والبريطاني (على الصعيد العسكري بالنسبة للأول، وعلى الصعيد الدبلوماسي بالنسبة للثاني) بالمقارنة بما قبل الحرب، قد أثار التساؤل حول ثلاثة أمور: ما مصير الاستقلالية "المعهودة" أو "المنتظرة" للدور الفرنسي؟ وما هي فرص الدور البريطاني الدبلوماسي الجديد؟ وما درجة وجود أو تأثير تنسيق فرنسي -

بريطاني، وهل يعد محورًا إضافيًا إلى جانب محور بون-باريس التقليدي؟ وما مصير التردد والتحفظ في الدور الألماني؟

وهذه السمات السلوكية العامة ليست إلا محصلة التفاعلات الأوروبية - الأوروبية (وأيضًا الأوروبية الأمريكية) حول عدة قضايا أساسية كانت جوهر المرحلة القائمة حين اندلاع الحرب وهي: مسئولية اندلاع الحرب والاشتراك فيها من عدمه، درجة وقنوت الإسهام الأوروبي في تماسك جبهة الحلفاء، احتمالات وقف الحرب والتجاوزات في تطبيق قرار الأمم المتحدة رقم ٦٧٨، احتواء مخاطر توسيع نطاق الحرب نتيجة الهجوم الصاروخي العراقي على إسرائيل، ترتيبات ما بعد الحرب.

إذن كيف جاءت درجة أو طبيعة التمايزات أو الاختلافات أو التنسيق بين السياسات الأوروبية تجاه هذه القضايا؟

وما مغزى التفاعلات الأوروبية حول قضايا الحرب بالنسبة للإطار الذي يجمع بين نمط واتجاه التفاعلات الدولية في النظام الدولي الجديد من ناحية وبين طبيعة مصادر التهديد وعدم الاستقرار النابعة من مشاكل العالم الثالث من ناحية أخرى؟ فمما لا شك فيه أن استقرار ومصير النظام الدولي الجديد لا يرتهن فقط بالتطورات على صعيد مكونات الشمال والجنوب، وقبل ذلك على مصير مشاكل الجنوب ذاته. إذن ما مغزى ومدلول التفاعلات الأوروبية حول قضايا الحرب بالنسبة لهذا الإطار المزدوج؟

ب- من واقع تحليل الدور الأوروبي تجاه القضايا المشار إليها عاليًا يمكن أن نستخلص النتائج التالية:

من ناحية، في مقابل غياب الدور الجماعي خلال الحرب - كما سبقت الإشارة - فقد تم استحضاره للتمهيد لما بعد الحرب، وخاصة في نطاق المساعدة التنموية وفكرة المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط. وهذا يعني أن عدم القدرة الجماعية على الاشتراك في عمليات عسكرية لا تنفي القدرة - في الأساس - على المشاركة في الإدارة الدبلوماسية اللازمة، وعلى المشاركة في صياغة وتنفيذ ما يوضع من تصورات عن احتمالات ما بعد الحرب. وكشف هذا الواقع عن أربا - كقطب من نوع جديد - وعن الوزن النسبي للدور الأوروبي العالمي (بالمقارنة بالدور الأمريكي) في نطاق ما يسمى بالنظام الدولي الجديد.

ومن ثم، طرح السؤال التالي نفسه: هل انتهى حلم القطب الأوروبي الجديد؟

فإذا كانت أكثر التحليلات تفاقماً حول مشروع أوروبا ١٩٩٢، قد خلصت - قبل اندلاع أزمة الخليج الثانية - إلى أن هذا المشروع - لن يُظهر قطباً جديداً بالمعنى الحرفي للقطب وفق خبرة ما بعد الحرب العالمية الثانية، إلا أنه ظهرت - من ناحية أخرى - دعوة للحاجة إلى إعادة النظر في مفهوم القطب (هل يجب أن يتضمن قوة عسكرية، وسلطة مركزية) وذلك في ظل مقتضيات التطور في حدود دور القوة العسكرية التقليدية والنووية في العالم، وكذلك التطور في الاقتصاد العالمي. ولقد قدمت أزمة الخليج بالفعل عدة مدلولات حول حدود وأبعاد العلاقة بين القوة العسكرية والاقتصادية للأطراف المختلفة الأساسية التي أدارتها وعلى رأسها الولايات المتحدة وأوروبا. فلقد ظهر أن القدرة التنافسية الاقتصادية الأمريكية - بالمقارنة بأطراف دولية أخرى - لا تُقارن بوزن قدرتها التنافسية العسكرية - بالمقارنة بنفس هذه الأطراف.

أما على الصعيد السياسي والأمني، فلم يكن من الصواب، الأخذ وبصورة مطلقة، بالمقولات عن أن حرب الخليج الثانية قد أنهت فرص الجماعة الأوروبية للبروز كقوة سياسية موحدة على صعيد النظام الدولي الجديد. وينبع هذا التحفظ من عدة اعتبارات ترتبط بالفهم المتأني لطبيعة تطور البعد السياسي في تجربة الجماعة الأوروبية. فبالرغم من أنها كيان اقتصادي بالأساس، إلا أن الهدف النهائي لها سياسي. ولقد حققت الجماعة خطوات وثيقة - ولكن متتالية ومنتظمة - نحو الوحدة السياسية سواء على صعيد المؤسسات (تطور دور وطريقة انتخاب البرلمان الأوروبي) أو على صعيد السياسة الخارجية والأمنية المشتركة ابتداء من بداية السبعينيات.

ولقد كانت مدلولات أزمت الشرق الأوسط بالنسبة لإمكانيات الدور الجماعي الأوروبي بمثابة قوة دفع أساسية للانتقال خطوة للأمام على صعيد التعاون السياسي. حيث إن كل أزمة أبرزت - على التوالي وبصورة شتى وفي ظل معطيات دولية وإقليمية متنوعة - حاجة أوروبا لدعم هذا التعاون وصولاً إلى هدف سياسة خارجية مشتركة حقيقية. فلقد بدأ هذا التعاون بعد حرب عام ١٩٦٧، وقفز خطوة هامة بعد حرب عام ١٩٧٣ (الانعقاد الدوري للمجلس الأوروبي على مستوى القمة الأوروبية مرتين سنوياً منذ سنة ١٩٧٥)، اندفع بانتظام منذ بداية الثمانينات في ظل رؤية ميتران وكول. وحتى كانت أزمة الخليج الثانية التي دفعت إلى فكرة المؤتمر الحكومي حول التعاون السياسي والأمني.

إن أزمة الخليج الثانية قد أبرزت أن على أوروبا أن تسعى - عاجلاً أو آجلاً - نحو سياسة خارجية وأمنية مشتركة لتجنب احتمالات عواقب رد الفعل الأمريكي المتمثل في عدم إعادة ما

تم سحبه من قوات أمريكية من أوروبا لإرسالها إلى الخليج أو سحب جزء آخر من هذه القوات، وهذا بدوره- يتطلب تكوين قوة أوروبية مشتركة في ظل مفهوم أوروبي جماعي عن الأمن والدفاع يمتلك ذاتية خاصة في إطار حلف الأطلسي أو خارجه.

هذا، وكانت حالة التعاون السياسي الأوروبي خلال الأزمة لا تقارن بحالته إبان أزمات سابقة. فمما لا شك فيه أن طبيعة وحجم الاختلافات الأوروبية قبل وبعد حرب الخليج الثانية لم يناظر الاختلافات التي ثارت مع وبعد حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ على سبيل المثال. ولم يرجع هذا فقط إلى اختلاف طبيعة الأزمة في الحالتين، ولكن رجع أيضاً إلى أن الوعي الأوروبي بأهمية التعاون السياسي كان قد نضجَ بدرجة كبيرة، كما أن الاتجاه العام له عكسَ -حينئذ ميلاً أكبر للتنسيق مع الولايات المتحدة في شكل توزيع الأدوار. ولقد كانت الاختلافات الأوروبية حول شكل ودرجة العلاقة مع الولايات المتحدة هي حجر الزاوية في الاختلافات الأوروبية- الأوروبية التي تعرقل من أداء التعاون السياسي. ولهذا يجدر القول إن القضية الأساسية لم تعد تحقيق منهج أوروبي مستقل تماماً عن الولايات المتحدة، ولكن تحقيق المنهج الذي ينسق معها في ظل حدود معينة. ويتضح هذا البعد بصورة أكبر في ضوء حقائق الوضع الاقتصادي الدولي في ظل متطلبات ومعطيات ما يسمى "بتدويل الاقتصاد". وهي الحقائق التي تعكس بروز التنسيق - التنافسي بين الدول الرأسمالية السبع الكبرى للحفاظ على توازن واستمرار النظام الرأسمالي العالمي. ومع ذلك، فيظل الاختلاف حول قضايا العالم بصفة خاصة مجالاً لإدارة هذا التنافس باعتباره وسيلة وسبيلاً لحماية ودعم المصالح القومية لكل طرف في مواجهة الطرف الآخر، على نحو يدعم من موقفه التنافسي الكلي على صعيد الاقتصاد العالمي.

ومن ثم، ثار التوقع أن أوروبا الجماعية من ناحية، والدول الأوروبية الكبرى من ناحية أخرى، ستقوم بدور أساسي - إلى جانب الدور الأمريكي - في إدارة أوضاع المنطقة بعد انتهاء الحرب، وأن هذا الدور سينبثق عن إطار التنسيق- التنافسي الذي سيحكم توازنات القوى العالمية بين أقطاب ثلاثة سيزداد تبلورها حول اليابان وحول الولايات المتحدة وحول الجماعة الأوروبية. وهذا ما كان يجب أن تدركه حينئذ القيادات العربية المختلفة، فلقد انتهى عصر تعبئة الدور الأوروبي البديل عن الدور الأمريكي والذي سبق وأينع طوال السبعينات وشطر كبير من الثمانينات -كما سبق القول.

ج- وأخيراً، وعن العلاقة بين أمن الخليج وبين الصراع العربي الإسرائيلي، فلقد أضافت حرب الخليج الثانية المزيد من المدلولات عن درجة تمايز الموقف الأوروبي عن الأمريكي بهذا الصدد.

فإذا كانت الجماعة الأوروبية لم تتخل عن الربط بين أمن الخليج وإيجاد تسوية للصراع العربي الإسرائيلي إلا أن المفهوم الأوروبي عن الربط -حينئذ- لم يكن بمعنى التزامن بين حل المشكلتين (كما أعلن صدام حسين)، ولكن بمعنى التذكرة بهما معاً على أساس عدم صرف الأذهان عن الصراع العربي الإسرائيلي تحت ضغط ووطأة الحرب الجارية في الخليج، وعلى أساس أن أحداث هذه الحرب قد أكدت أهمية التوصل لحل القضية الفلسطينية. ومن ثم فإن الجماعة الأوروبية - رفضت من ناحية أخرى أن تكون حل القضية الفلسطينية شرطاً مسبقاً لإيجاد حل لمشكلة احتلال الكويت. وحين اندلعت حرب تحرير الكويت، لعبت الجماعة دورها لإقناع إسرائيل بعدم التدخل فيها، ومكافأتها على ذلك باستخدام أدوات سياسة واقتصادية متنوعة. وبغض النظر -الآن- عن أبعاد الجدل الذي دار حول آثار أزمة وحرب الخليج الثانية على مكانة إسرائيل - قوة أو ضعفاً في الاستراتيجية الأمريكية وعلى وضع القضية الفلسطينية وآفاق حلها في هذه المرحلة، فمما لا شك فيه أن المسلك الأوروبي الجماعي قد اتسم بالتوازن، وهو السمة التي أعلنتها دائماً الجماعة الأوروبية محوراً لسياستها المتوسطة منذ ١٩٧٢.

خلاصة القول: إن خبرة السياسات الأوروبية تجاه حرب الخليج الثانية قد أثارت -في مجملها وساعتها- أسئلة كثيرة حول مستقبل إعادة تشكيل المنطقة العربية في ظل توازنات القوى الدولية الجديدة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وانعكاساتها على المنطقة العربية. ومن أهم الأسئلة التي تتصل بأوروبا ووضعها في المنطقة ما يلي:

هل سيكون بمقدور المسلك الأوروبي أن يخفف من موجة العداء للغرب بصفة عامة والتي أینعت في المنطقة، حيث حرصت أوروبا على التحذير دائماً من مخاطر إهمال مشاكل المنطقة، ومن مخاطر التعامل معها بمنطق سياسات القوى التقليدية؟ هل تستطيع أوروبا أن تساند منهاجاً قوياً للتسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي، ولدفع برامج التنمية في المنطقة العربية؟

الخاتمة

أن القراءة في المشاهد الثلاثة السابقة المتتالية: الصراع العربي الإسرائيلي، السياسة المتوسطة، أمن الخليج، إنما تكشف عن اتجاه التطور في مسار السياسات الأوروبية ومحدداتها ونتائجها تجاه قضايا رئيسة في المنطقة العربية. ويمكن تلخيص أهم ملامح هذا التطور في المقولات التالية:

١- إمكانيات الدور الأوروبي في ظل الثنائية القطبية أكبر من نظائرها في

ظل الأحادية الأمريكية والاتجاه الأمريكي للانفراد بإدارة قضايا المنطقة.

٢- اتجاهات توسيع وتعميق الاتحاد الأوروبي تستنفذ طاقاته وقدراته التي يمكن توجيهها إلى قضايا المنطقة العربية، كما أن الخلافات العربية والتغير في استراتيجية المواجهة العربية الإسرائيلية، وفي خريطة التحالفات العربية مع الولايات المتحدة قد أثرت على درجة حرص أوروبا على "سمة التوازن" في دورها.

٣- مثلت قضايا المنطقة - وخاصة في مراحل تفجر أزماتها - مجالاً أساسياً لاختبار قدرات أوروبا المستقلة والفاعلية؛ ومن ثم اندفع التعاون السياسي والأمن الأوروبي خطوات إلى الأمام عقب كل أزمة سعيًا نحو علاج ما تبدى من قصور في الدور السياسي الأوروبي خلال هذه الأزمات.

٤- تحركت الجماعة من دور اقتصادي إلى دور سياسي إلى سياسة شاملة تنطلق من رؤية استراتيجية، وتتضمن أبعادًا ثقافية مجتمعية، بينما ظل الدور العسكري غائبًا أو تابعًا للدور الأمريكي.

٥- تحرك الدور الأوروبي بقيادة فرنسية من دور يسعى للاستقلال عن الولايات المتحدة، إلى دور ينفذ توزيعًا للأدوار إلى دور مكمل للدور الأمريكي. عدم القدرة الجماعية على المشاركة في عمليات عسكرية، وعدم الفعالية في تقديم مبادرات دبلوماسية مستقلة ومؤثرة، لم تنف استعداد الجماعة إما للمشاركة في تنفيذ التسويات السياسية التي تديرها أساساً الولايات المتحدة، وإما المشاركة في التمهد للوصول إلى هذه التسويات وذلك من خلال القدرات الاقتصادية للجماعة.

٦- تحرك الدور من دور ذي اقتراب شامل تجاه المنطقة إلى دور يتعامل مع النظم الفرعية كل على حدة (الحوار الأوروبي الخليجي، الحوار الأوروبي المتوسطي، الحوار الأوروبي الشمال - إفريقي،.....).

إن المقولات السابق عرضها لتمثل الأرضية التي تنطلق منها أعمال هذه الندوة بحثًا عن ملامح السياسات الأوروبية الجماعية والفردية تجاه قضايا المنطقة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة وحتى ما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر.

ولعل المتابعة التاريخية السابقة - ونتائجها - لتبين لنا حقيقة آفاق الدور الأوروبي من حيث الإمكانيات والقيود والفرص المتاحة أما صانع السياسة العربي.

الهوامش:

- 1- انظر: - د. نادية محمود مصطفى: مدخل منهجي لدراسة التطور في وضع ودور العالم الإسلامي في النظام الدولي، (في): د. نادية محمود مصطفى (إشراف)، مشروع العلاقات الدولية في الإسلام، الجزء السابع، (القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٩٩٦).
- د. نادية محمود مصطفى: التاريخ ودراسة النظام الدولي، بحث مقدم إلى الندوة المصرية الفرنسية التاسعة تحت عنوان "آفاق العلاقة بين العلوم السياسية والعلوم الاجتماعية"، (مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، فبراير ٢٠٠٠).
- 2- انظر: - د. نادية محمود مصطفى: مقدمة مشروع العلاقات الدولية في الإسلام: الأهداف، الدوافع، المنطلقات، (في) د. نادية محمود مصطفى (إشراف): المقدمة العامة لمشروع العلاقات الدولية في الإسلام، الجزء الأول من المشروع، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، ١٩٩٦.
- د. نادية محمود مصطفى: العصر المملوكي، (في): د. نادية محمود مصطفى (إشراف): المرجع السابق، الجزء العاشر.
- د. نادية محمود مصطفى: العصر العثماني، (في): د. نادية مصطفى (إشراف): المرجع السابق، الجزء الحادي عشر.
- د. نادية محمود مصطفى: الدولة العثمانية في دراسات التاريخ الإسلامي والنظام الدولي، (في) د. عبد الوهاب المسيري (محرر) إشكالية التحيز: رؤية معرفية ودعوة للاجتهاد. أعمال الندوة التي نظمها المعهد العالمي للفكر الإسلامي في واشنطن بالتعاون مع نقابة المهندسين. القاهرة في ١٩ - ٢١ فبراير ١٩٩٢. القاهرة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي (١٩٩٤).
- 3- انظر: - نادية محمود مصطفى: سياسة دييجول الخارجية في ظل الجمهورية الخامسة، رسالة ماجستير - (غير منشورة)، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٧٦.
- نادية محمود مصطفى: سياسة فرنسا تجاه أزمة الشرق الأوسط (١٩٦٧ - ١٩٧٧)، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية (غير منشورة) كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨١.
- د. نادية محمود مصطفى: الدبلوماسية الفرنسية والغزو الإسرائيلي للبنان. مجلة الفكر الاستراتيجي العربي، عدد ٨-٩ - يوليو - أكتوبر سنة ١٩٨٣.
- د. نادية محمود مصطفى: السياسة الفرنسية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي (١٩٦٧ - ١٩٧٧): الأبعاد المحددات. مجلة الفكر الاستراتيجي العربي. عدد ١٣ - ١٤ يوليو ١٩٨٥.
- د. نادية محمود مصطفى: أوروبا والوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ١٩٨٧.
- د. نادية محمود مصطفى: أوروبا الغربية وأمن الخليج (١٩٨٠ - ١٩٨٧)، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي. العدد ٢٨، أبريل ١٩٨٩.
- د. نادية محمود مصطفى: مصر والقوى الكبرى (في) د. علي الدين هلال، د. عبد المنعم سعيد (محرران): مصر وتحديات التسعينيات. مركز البحوث والدراسات السياسية - جامعة القاهرة ١٩٩٠ م.

- د. نادية محمود مصطفى: تقوم العلاقات السياسية بين مصر والجماعة الأوروبية، (في): د. هناء خير الدين، د. أحمد يوسف أحمد (محرران): مصر والجماعة الاقتصادية الأوروبية ١٩٩٢. مركز البحوث والدراسات السياسية - جامعة القاهرة. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ١٩٩١.
- د. نادية محمود مصطفى: أزمة الخليج الثانية والنظام الدولي الجديد. في د. أحمد الرشيد (محرر): أزمة الخليج والأبعاد الدولية والإقليمية، مركز البحوث والدراسات السياسية - جامعة القاهرة. أكتوبر ١٩٩١.
- د. نادية محمود مصطفى: حرب الخليج الثانية: بين السياسة الجماعية والسياسات القومية الأوروبية. (في) د. ودودة بدران (محرر) مصر والجماعة الأوروبية ١٩٨٩ - ١٩٩٠، مركز البحوث والدراسات السياسية - جامعة القاهرة. ١٩٩٣.
- د. نادية محمود مصطفى: الأبعاد السياسية للمتوسطة، (في) د. نادية محمود مصطفى (محرر) مصر ومشروعات النظام الإقليمي الجديد، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٧.
- د. نادية محمود مصطفى: أوروبا والعرب: من تسوية الصراع العربي الإسرائيلي إلى الشراكة الأوروبية المتوسطة (في) تقرير حال الأمة في عام (١٩٩٧)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٨.
- د. نادية محمود مصطفى: الأبعاد الثقافية للشراكة الأوروبية المتوسطة؛ (في) د. سمعان بطرس فرج الله (محرر): أعمال ندوة مستقبل الترتيبات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وتأثيرها على الوطن العربي. معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، ١٩٩٨.
- 4- انظر: - د. حامد ربيع: الحوار العربي الأوروبي: استراتيجية التعامل مع القوى الكبرى، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٠.
- د. حامد ربيع (إشراف)، المضمون السياسي للحوار العربي الأوربي، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٧.
- 5- د. نادية محمود مصطفى: أوروبا والوطن العربي: مرجع سابق، ص ٣٣ - ٩٦.